الموسم الثاني
للانصات المركزي

توقعات ستراتفور: الاتجاهات المحتملة للتطورات العالمية خلال الربع الثاني من 2024

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 31
الاحد
2024/03/31
No. : 7907

تغطية خاصة وشاملة

# تركيا تقرر مصيرها

## عبر معركة اسطنبول والصوت الكردي

## رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

## الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
**محمد شيخ عثمان**
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

**دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم**
**حسن رحمن ابراهيم**

الاشراف الفني
**شوقي عثمان امين**

المطبعة
**احمد غريب قادر**

# في هذا العدد ....

## العراق واقليم كردستان

- استقبال مهيب ومباحثات مثمرة للرئيس بافل في موسكو
- زيارة الرئيس بافل الى روسيا مهمة وتأتي في ظرف استثنائي
- ترسيخ حقوق المسيحيين من أولويات نضال الاتحاد الوطني
- اجراء الانتخابات في موعدها المحدد وكوردستان ستبقى ملاذاً للتعايش
- الاتحاد الوطني و الشيوعي الصيني يؤكدان تعزيز العلاقات الثنائية
- رومانوسكي في اربيل لتاكيد الدعم الامريكي للانتخابات
- رئيس الجمهورية مانعيشه ثمرة تضحيات رجالات تصدوا للاستبداد
- رئيس الجمهورية يؤكد ضرورة الإسراع بصرف رواتب موظفي الإقليم
- ضرورة دعم الكفاءات الشبابية وأصحاب الاختصاصات العلمية والفكرية
- ملف النازحين في متناول المحكمة الاتحادية العليا

## رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- د.عدالت عبدالله: الإنتقائية في التعاطي مع الدستور
- عمرو عبد العاطي: أبعاد زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى واشنطن
- ساطع راجي: شراكة العراق وامريكا.. الأحلام والحقيقة
- مصطفى ملا هذال: ايهما أفضل: حكومة الفرد ام الشراكة؟

## المرصد التركي و الملف الكردي/ تغطية الانتخابات

- كل ما تود معرفته عن الانتخابات البلدية في تركيا ومعركة إسطنبول
- كرد تركيا رقم صعب في سباق الانتخابات المحلية
- **الانتخابات البلدية:** استعدادات الأحزاب، وخارطة التحالفات السياسية
- **فورين بوليسي :** انتخابات تقرر مستقبل تركيا
- أيقونة المعارضة في إسطنبول.. نتيجة الانتخابات ستغير الموازين
- **المونيتور:** الانتخابات المحلية في تركيا ومصير أردوغان
- مواقف من الارشيف: اردوغان والمسالة الكردية

## رؤى و قضايا عالمية

- **توقعات مؤسسة ستراتفور:**

الاتجاهات المحتملة للتطورات العالمية خلال الربع الثاني من 2024

العدد: 7907... 2024-03-31

# استقبال مهيب ومباحثات مثمرة للرئيس بافل في موسكو

## تاكيدات على اهمية تعزيز العلاقات بين اقليم كوردستان والعراق مع روسيا الاتحادية

عقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني اجتماعا يوم الخميس ٢٠٢٤/٣/٢٨ في موسكو، مع سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي.

وخلال الاجتماع الذي حضره درباز كوسرت رسول، مسؤول مكتب العلاقات للاتحاد الوطني، جرى التباحث حول آخر المستجدات السياسية، الاقتصادية والأمنية في المنطقة، حيث تم التأكيد على تعزيز العلاقات بين اقليم كوردستان والعراق مع جمهورية روسيا الاتحادية، في إطار حماية المصالح العليا.

وفيما يتعلق بالهجوم الارهابي الذي وقع الاسبوع الماضي في موسكو، والذي راح ضحيته مواطنون مدنيون، أبلغ الرئيس بافل جلال طالباني تعازي ومواساة الاتحاد الوطني الكوردستاني الى الشعب والحكومة الروسية، مشددا على أهمية تفعيل الجهود الدولية لمواجهة الفكر المتطرف، التنسيق بين الدول للتغلب على التحديات الأمنية والقضاء على فلول بقايا الارهاب، الذي مازال يهدد الانسانية.

وتوقف الرئيس بافل خلال الاجتماع، عند آخر المستجدات والتطورات، موضحا ستراتيجية الاتحاد الوطني،

كما أكد على ضرورة تطوير العلاقات السياسية، باتجاه صون الأمن والاستقرار، قائلا: «ينبغي حماية سيادة أرض العراق واقليم كوردستان، وألا يصبح بلدنا ساحة لحسم الصراعات».

من جانبه، جدد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف التزام بلاده بالسلام طويل الأمد في المنطقة عبر تبني سياسية عدم التدخل في شؤون العراق الداخلية واحترام سيادته، فيما جدد الطرفان التأكيد على أهمية حماية الاستقرار السياسي والأمن في العراق والمنطقة.

وكانت العلاقات التاريخية التي تجمع الشعبين الكوردي والروسي محورا آخر من الاجتماع، حيث أبدى الجانبان حرصهما على تنميتها وتوسيعها، كما تمت الإشادة بجهود الرئيس مام جلال في وضع خارطة الطريق لتلك العلاقات، واتفقا على أن الالتزام بتلك الخارطة، من شأنه توسيع التعاون والتنسيق، ويصب في مصلحة الطرفين.

## ماضون على نهج الرئيس مام جلال في حل المشكلات سلميا

وكذلك اجتمع بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الخميس ٢٠٢٤/٣/٢٨ مع ميخائيل بوغدانوف، الممثل الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا، نائب وزير الخارجية الروسي.

وخلال الاجتماع الذي حضره درباز كوسرت رسول مسؤول مكتب العلاقات للاتحاد الوطني، سلط الرئيس بافل جلال طالباني الضوء على آخرالمستجدات السياسية في المنطقة، مؤكدا ضرورة استمرار الحوار من أجل حل المشكلات، وقال: «الاتحاد الوطني الكوردستاني يسير على نهج الرئيس مام جلال، ويتبنى السياسة نفسها المتمثلة في الحل السلمي للمشكلات وحماية سيادة الدول.

وجرى خلال الاجتماع، بحث الوضع الاقتصادي

والأمني في المنطقة، حيث شدد الجانبان على توسيع التنسيق والتعاون بينهما، بما يصب في خدمة المصالح العليا للطرفين.

## بيان الخارجية الروسية حول اجتماعات الرئيس بافل جلال طالباني في موسكو

هذا وأصدرت وزارة الخارجية الروسية بيانا حول زيارة بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الى موسكو، ولقائه وزير الخارجية سيرغي لافروف والممثل الخاص للرئيس الروسي الى الشرق الاوسط وبلدان أفريقيا ميخائيل بوغدانوف وهذا نص البيان:

### بيان صحفي

استقبل وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في ٢٨ مارس، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل طالباني، الذي يقوم بزيارة عمل لموسكو.

وتم خلال المحادثات مناقشة قضايا التعزيز اللاحق للعلاقات الروسية ـ العراقية الودية تقليديا، بما في ذلك في سياق التطوير الارتقائي للتعاون متعدد الأوجه ومتبادل المنفعة مع إقليم كردستان العراق.

وجرى أيضا تبادل شامل للآراء بشأن القضايا الملحة للشرق الأوسط، مع التركيز على الوضع في كردستان العراق وفي العراق ككل.

وفي الوقت نفسه، تم تأكيد دعم الجهود الرامية إلى ضمان سيادة جمهورية العراق ووحدة أراضيها، واحترام دستورها، وعدم جواز تحويل هذا البلد المتعدد الجنسيات إلى ساحة لتصفية الحسابات والمواجهة بين دول ثالثة.

وفي اليوم نفسه، أجرى الممثل الخاص لرئيس روسيا الاتحادية إلى الشرق الأوسط وبلدان أفريقيا، نائب وزير خارجية روسيا الاتحادية ميخائيل بوغدانوف، في مقر وزارة الخارجية الروسية، مشاورات مستفيضة مع بافل طالباني.

# زيارة الرئيس بافل الى روسيا مهمة وتأتي في ظرف استثنائي

أكد عضو في المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني، أن زيارة بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الى جمهورية روسيا الاتحادية، هي زيارة مهمة وإيجابية تأتي في ظرف استثنائي.

وقال لطيف نيرويي عضو المجلس القيادي مسؤول بورد الاعلام للاتحاد الوطني، في تصريح صحفي: «تم استقبال الرئيس بافل جلال طالباني في موسكو كزعيم كوردستاني وعراقي مرموق، وهذا يعود الى دور الرئيس بافل ومكانة وثقل الاتحاد الوطني الكوردستاني كحزب كوردستاني وعراقي مؤثر ومحسوب له، وكذلك تدل الزيارة على إيلاء الاهتمام بالسياسة الحكيمة التي ينتهجها الاتحاد الوطني، في كيفية التعامل مع المستجدات في المنطقة وسبل حل المشكلات بين اقليم كوردستان وبغداد».

وأضاف لطيف نيرويي: «دور الاتحاد الوطني الكوردستاني ورؤيته حول المسائل المختلفة في المنطقة محل اعتبار على المستوى الدولي، لذا يمكننا القول إن زيارة الرئيس بافل الى موسكو واجتماعاته هناك كانت ناجحة ورسالة مهمة في ظرف خاص واستثنائي».

وكان بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني وصل يوم الخميس ٢٠٢٤/٣/٢٨، الى العاصمة الروسية موسكو، واجتمع هناك مع سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي، وميخائيل بوغدانوف الممثل الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا، نائب وزير الخارجية الروسي».

# ترسيخ حقوق المسيحيين من أولويات نضال الاتحاد الوطني

## الرئيس بافل: سياستنا ثابتة في حماية حقوق جميع المكونات

وجه بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم السبت ٢٠٢٤/٣/٣٠ برقية تهنئة الى الاخوات والاخوة المسيحيين بمناسبة حلول عيدي قيامة السيد المسيح عليه السلام وأكيتو فيما يأتي نص البرقية:

بمناسبة عيد قيامة السيد المسيح (عليه السلام)، وعيد أكيتو ورأس السنة البابلية الجديدة، أتقدم بأزكى التهاني والتبريكات الى الأخوات والإخوة المسيحيين، الكلدان السريان الآشور، راجيا أن يقضوا هذا العيد في سرور وأمان.في هذه المناسبة، أجدد التأكيد على الالتزام الأبدي للاتحاد الوطني الكوردستاني بتعزيز التعايش وحماية حقوق جميع المكونات والطوائف الدينية، فاقليم كوردستان كان دوما موطن السلام والتعايش، وستتواصل جهودنا لإدامة هذا التنوع.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

## المسيحيون جزء مهم واصيل من مكونات كوردستان

بمناسبة حلول اعياد قيامة السيد المسيح عليه السلام واكيتو، نتقدم باحر التهاني الى جميع الاخوات والاخوة المسيحيين في كوردستان والعراق والعالم، نتمنى لهم قضاء اعيادهم ومناسباتهم بامن وسعادة.

المسيحيون جزء مهم واصيل من مكونات كوردستان، ترسيخ وضمان مجمل حقوقهم السياسة والثقافية والدينية والمدنية من اولويات النضال الديمقراطي للاتحاد الوطني الكوردستاني والتي تنبع من اسس الثقافات الغنية ورؤية وحكمة الرئيس مام جلال.

المكتب السياسي

للاتحاد الوطني الكوردستاني

# اجراء الانتخابات في موعدها المحدد وكوردستان ستبقى ملاذاً للتعايش والاخوة

وجه قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان السبت ٢٠٢٤/٣/٣٠ برقية تهنئة الى الاخوات والاخوة المسيحيين في اقليم كوردستان والعراق، فيما يأتي نص البرقية:

بمناسبة حلول عيدي قيامة السيد المسيح عليه السلام ورأس الاشورية البابلية (اكيتو) اتقدم باحر التهاني والتبريكات الى الاخوات والاخوة المسيحيين في كوردستان والعراق، واتمنى لهم اياماً مليئة بالسعادة والسلام والاستقرار.

كوردستان كانت دائما ملاذاً للتعايش والاخوة بين جميع المكونات القومية والدينية وستبقى ذلك، المناسبات الدينية والثقافية لجميع المكونات فرص مهمة لتعميق روح التعايش والاخوة.

قوباد طالباني

نائب رئيس مجلس الوزراء

## اجراء انتخابات برلمان كوردستان في موعدها المحدد

الى ذلك استقبل قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان الخميس ٢٠٢٤/٣/٢٨ في اربيل, ستيفن هيجن سفير بريطانيا لدى العراق، وتباحثا حول مسألة انتخابات برلمان كوردستان والعلاقة بين الاقليم وبغداد وعدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.وخلال اللقاء الذي حضره جيمس كولدمان القنصل العام البريطاني في اربيل، اكد قوباد طالباني ضرورة اجراء انتخابات برلمان كوردستان في الموعد الذي حدده رئيس الاقليم.

وفيما يتعلق بملف العلاقات بين الاقليم وبغداد، اشار نائب رئيس حكومة الاقليم الى مواصلة المساعي نحو حل الخلافات ولاسيما مشكلة الميزانية، واكد ان محاولاتهم متستمرة لحل مشكلة الميزانية ورواتب الموظفين بصورة جذرية.كما ثمن قوباد طالباني المساعدات التي تقدمها بريطانيا للاقليم وخاصة جهودهم لخلق تفاهم اكثر بين الاقليم وبغداد.

# الاتحاد الوطني والحزب الشيوعي الصيني يؤكدان تعزيز العلاقات الثنائية

في اليوم الثاني من ملتقى الحزب الشيوعي الصيني الذي يشارك فيه ٢٢ حزبا يساريا من غرب اسيا وشمال اقريقيا في العاصمة بكين، عقد ممثل الاتحاد الوطني سلسلة من اللقاءات سلط الضوء فيها على تعزيز علاقات الاتحاد الوطني مع الحزب الشيوعي الصيني التي بنى اساسها الرئيس مام جلال.

يقول سالار سرحد عضو المجلس القيادي المشارك ضمن الوفد ممثلا عن الرئيس بافل جلال طالباني، خلال تصريح لـPUKMEDIA : « خلال اليوم الثاني للملتقى زرنا المعهد التاريخي لوثائق الحزب الشيوعي في الصين الذي يحتوي عددا كبيرا من البحوث والوثائق التاريخية، حيث قدمنا صورة الرئيس مام جلال وشعار الاتحاد الوطني الى مدير المعهد».

واضاف : « كما قدمنا كلمة الاتحاد الوطني خلال اجتماع في المعهد بحضور لي ميشيانغ مساعد وزير الخارجية الصيني ومان شيونجو عضو المكتب السياسي ومسؤول الحزب الشيوعي الصيني في اقليم شانجيان ويانج مينج رئيس معهد الوثائق التاريخية للحزب الشيوعي الصيني، حيث تم تسليط الضوء على علاقة الاتحاد الوطني والحزب الشيوعي الصيني التي اسسها الرئيس مام جلال، ويواصل الان الرئيس بافل السير على النهج نفسه، ويولي اهتماما كبيرا بتعزيز هذه العلاقة، كما تم تثمين دور الحزب الشيوعي الصيني في مساعدة الكورد».

وبين سالار سرحد «زرنا مدينة شانجي حيث المعهد الاسلامي ومتحف الصين الوطني وكان هناك اجتماع لممثلي الاحزاب اليسارية في غرب اسيا وشمال افريقيا مع مسؤول هذا الاقليم واكدنا وحدة الصف والموقف فيما بيننا حول المسائل الراهنة في منطقتنا».

وفي جميع اللقاءات اكد المسؤولون في الحزب الشيوعي الصيني حرصهم على التنسيق وتوسيع آفاق العلاقات مع الاتحاد الوطني الكوردستاني كقوة فعالة وكبيرة في اقليم كوردستان والعراق.

# رومانوسكي في اربيل لتاكيد الدعم الامريكي للانتخابات وحل المشكلات العالقة

استقبل نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كوردستان، مساء (السبت، ٣٠ آذار ٢٠٢٤)، ألينا رومانووسكي سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق.ونوقشت في اجتماع، آخر تطورات الوضع السياسي والداخلي للعراق وإقليم كوردستان، وعلاقات أربيل وبغداد، ومسألة انتخابات برلمان كوردستان، وعلاقات أمريكا مع العراق وإقليم كوردستان.وتبادل الجانبان الآراء ووجهات النظر حول أهمية انتخابات برلمان كوردستان وملاحظات ومصادر قلق الأطراف، وشددا على حل مشاكل أربيل وبغداد على أساس الدستور وحماية وضمان حقوق الجميع.

من جهة اخرى استقبل رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني، السبت ٣٠ آذار (مارس) ٢٠٢٤، سفيرة الولايات المتحدة لدى العراق ألينا رومانوسكي.وشدد الاجتماع على ضرورة احترام الكيان الاتحادي لإقليم كوردستان، وإرسال حقوقه المالية عبر حكومة الإقليم،وأكد رئيس الحكومة أن إقليم كوردستان أوفى بجميع التزاماته الدستورية، وبالتالي لا يمكن تبرير أي انتهاك لحقوقه التي نص عليها الدستور بوضوح لا لبس فيه.من جانبها، أعربت السفيرة الأمريكية عن دعمها الكامل لحلّ المشاكل العالقة بين إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية من خلال الحوار وتحت مظلة الدستور.

كذلك ناقش الاجتماع أهمية إجراء انتخابات برلمان كوردستان. وبهذا الصدد، شدد رئيس الحكومة على أننا مع إجراء الانتخابات منذ عامين، ونجدد دعمنا لإجراء انتخابات قانونية وشرعية ودستورية في ظروف تضمن شرعيتها ونزاهتها وشفافيتها.

وفي ختام الاجتماع، اتفق الجانبان على ضرورة تذليل العقبات والمعوقات التي تعترض العملية الانتخابية.

هذا وأكد مسعود بارزاني رئيس الحزب الديمقراطي، أنه لا يجوز إجراء انتخابات برلمان كوردستان دون مشاركة المكونات، مشدداً على أن العراق يتبع منذ مدة طويلة سياسة إضعاف إقليم كوردستان. وقال خلال اجتماعه مع السفيرة الأميركية لدى العراق ألينا رومانوسكي، السبت (٣٠ آذار ٢٠٢٤)، إن الديمقراطي الكوردستاني كان دوماً مع إجراء الانتخابات، مشيراً إلى أن الأطراف السياسية تعرقل إجراء الانتخابات منذ عامين. وأكد أن تلك الأطراف السياسية تحاول أن تفرض طريقة إجراء الانتخابات بدعم خارجي وعبر مؤسسة غير دستورية بعيداً عن الأسس القانونية والدستورية، وفق البيان.

وشدد على أن الحزب الديمقراطي يدعم إجراء الانتخابات شريطة أن تكون شفافة وأنه لا يجوز إجراء الانتخابات أو تشكيل برلمان دون مشاركة المكونات.

# ما يعيشه العراق من تجربة ديمقراطية هو ثمرة تضحيات رجالات تصدوا للاستبداد

## نص كلمة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد في احتفالية منظمة بدر بمناسبة ذكرى تأسيسها

حضر فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، مساء الخميس ٢٨ آذار٢٠٢٤، احتفالية منظمة بدر بمناسبة الذكرى الثالثة والأربعين لتأسيسها.وألقى السيد الرئيس كلمة في الاحتفالية، فيما ياتي نصها:

«بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله ..

السيدات السادة الحضور

رمضان كريم وكل عام والعراق وشعبه بألف خير

نجتمع اليوم للاحتفاء بالذكرى الثالثة والأربعين لتأسيس منظمة بدر، التي ارتبط اسمها بمناسبة عزيزة على قلوب المسلمين وأحرار العالم، الرافضين للظلم، من أجل حياة حرة كريمة، فكان لهذه المنظمة وقادتها شرف المشاركة في إسقاط نظام شمولي قتل وهجّر أبناء شعبه، لأنهم رفضوا الظلم والاستبداد من

أجل تحقيق الديمقراطية للعراق.

نستذكر اليوم أيام الجهاد ولحظات الشرف التي وقفنا فيها عربا وكردا وبقية أطياف الشعب العراقي موحدين من أجل رفض الظلم والانتفاضة على الاستبداد وتحقيق الحياة الكريمة، ونذكر الأجيال أن ما يعيشه العراق اليوم من تجربة ديمقراطية، لم نكن لنصل إليها لولا التضحيات التي قدمها رجال تصدوا للظلم ورفضوا الاستبداد وتطلعوا إلى بناء وطن مستقل يعيش فيه الشعب حرا على أرضه.

لقد كان لأخوتنا في منظمة بدر مواقف كبيرة في مقارعة النظام الديكتاتوري، فشاركناهم وشاركونا لحظات الجهاد في الهور والسهل والجبل، داخل الوطن وخارجه، وكتبنا ذكرياتنا الجهادية سوية على طريق تحرير البلد من عبودية نظام أجرم بحق شعبه وحاول إبادة مكوناته، مرة في عمليات الأنفال سيئة الصيت التي سقط فيها أكثر من ١٨٠ ألفا من النساء والاطفال والشيوخ وأخرى في مواجهة انتفاضة الشعب في رمضان عام ١٩٩١ وثالثة بالأسلحة الكيمياوية في مدينة حلبجة التي أحيينا ذكراها السادسة والثلاثين قبل أيام قليلة، وغير ذلك كثير.

## السيدات والسادة الحضور

لقد كان للأخوة القادة في منظمة بدر وفي مقدمتهم الاستاذ هادي العامري وبالشراكة مع أخوانهم في الحركات والأحزاب الوطنية الأخرى على امتداد خارطة الوطن، الريادة في التأسيس للعملية السياسية التي أعقبت سقوط النظام سنة ٢٠٠٣، فشاركوا أخوانهم في كتابة نصوص دستور سنة ٢٠٠٥ ووضع ملامح النظام السياسي الجديد، ولم يكونوا بعيدين عن خوض الانتخابات والاشتراك في مفاوضات تشكيل الحكومات المتعاقبة.

ان دور منظمة بدر لم يقف عند هذا الحد، فقد كانت من أوائل من تصدى لإرهاب تنظيم القاعدة وداعش، فسالت دماء أبنائها مع دماء أخوانهم في الجيش والحشد الشعبي والبيشمركة والقوات الأمنية بصنوفها المختلفة، من أجل تحرير الأراضي التي احتلها التنظيم الإرهابي، وربما كانت المهمة الأصعب هي في ترسيخ النظام الديمقراطي ومنع عودة الديكتاتورية والتفرد باتخاذ القرارات والمحافظة على منجز الأمن والاستقرار الذي يشهده العراق اليوم، ومواصلة تقديم الخدمات للشعب.

تمنياتي للأخوة في بدر، قادة وأعضاء ومنتسبين كل التوفيق والسداد. وللشعب العراقي السلام والرفاهية. ولشهداء العراق المجد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

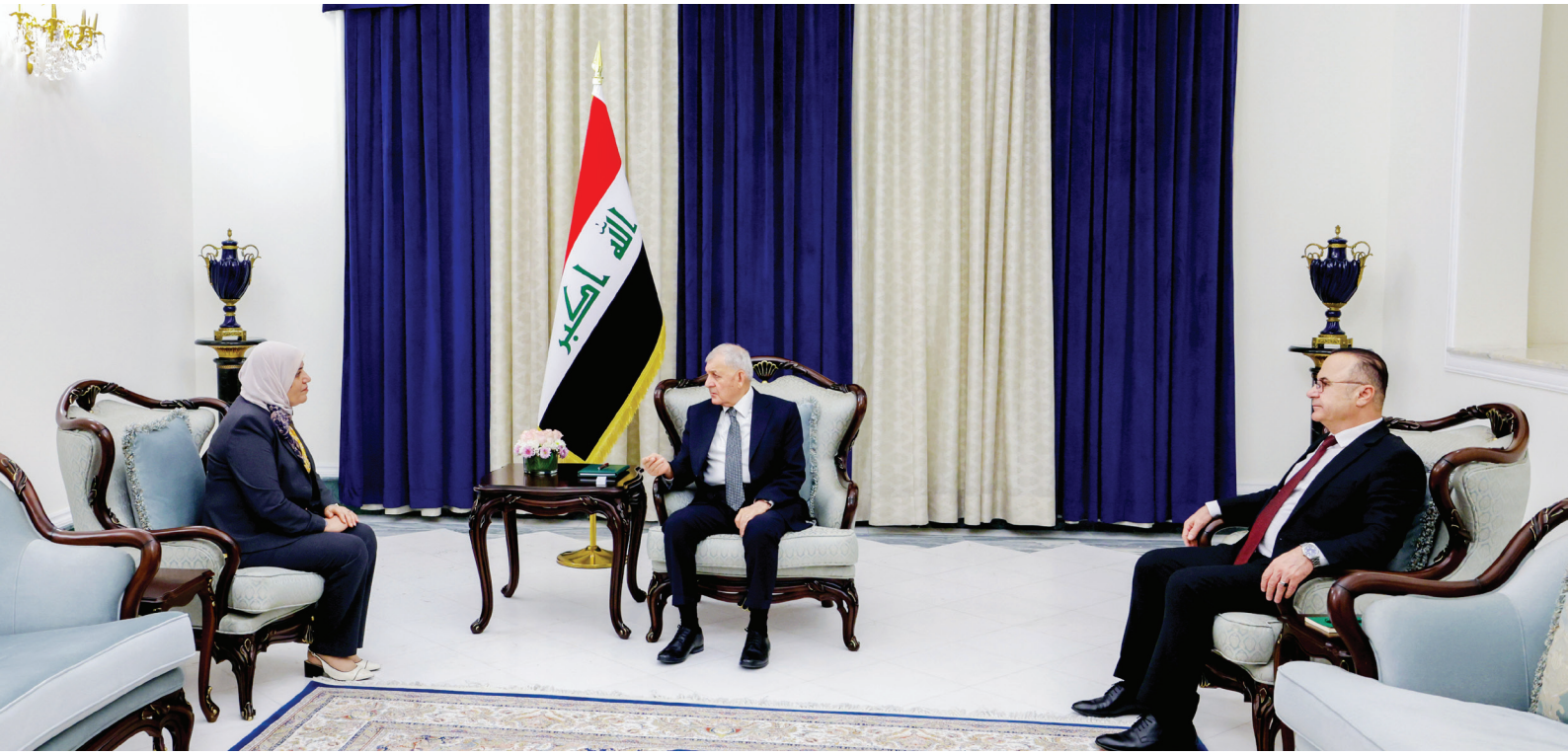

# رئيس الجمهورية يؤكد ضرورة الإسراع بصرف رواتب موظفي الإقليم

## التأخير في صرف المستحقات أثر بشكل مباشر على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٢٨ آذار ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، معالي وزيرة المالية السيدة طيف سامي.

وتمت، خلال اللقاء، مناقشة عدد من الملفات الاقتصادية والمالية، حيث أشار السيد الرئيس إلى أهمية اعتماد خطط استراتيجية حديثة ترتقي بالمستوى الاقتصادي العراقي وتعمل على تأمين الجانب المالي للحكومة والمواطنين.

وأكد فخامته ضرورة الإسراع بصرف رواتب موظفي الإقليم والمتقاعدين المدنيين والعسكريين والشهداء والمؤنفلين والعقود ومستفيدي شبكة الحماية الاجتماعية خاصة بعد قرار المحكمة الاتحادية، مشيرا إلى أن التأخير في صرف المستحقات لهذه الشرائح أثر بشكل مباشر على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم.

كما أكد السيد الرئيس ضرورة رفع مستوى التنسيق والتعاون ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لإقرار الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤، ودعم البرنامج الخدمي للحكومة وتسهيل إجراءات الاستثمار وبذل الجهود من أجل إنضاج وإقرار القوانين التي تصب في مصلحة النهوض بواقع حياة العراقيين في جميع أنحاء البلاد.

بدورها، أشارت وزيرة المالية إلى حرص الوزارة على تطبيق المنهاج الوزاري لتطوير الجانب الاقتصادي وبما يوفر فرص إحداث تنمية شاملة تنعكس لصالح تقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

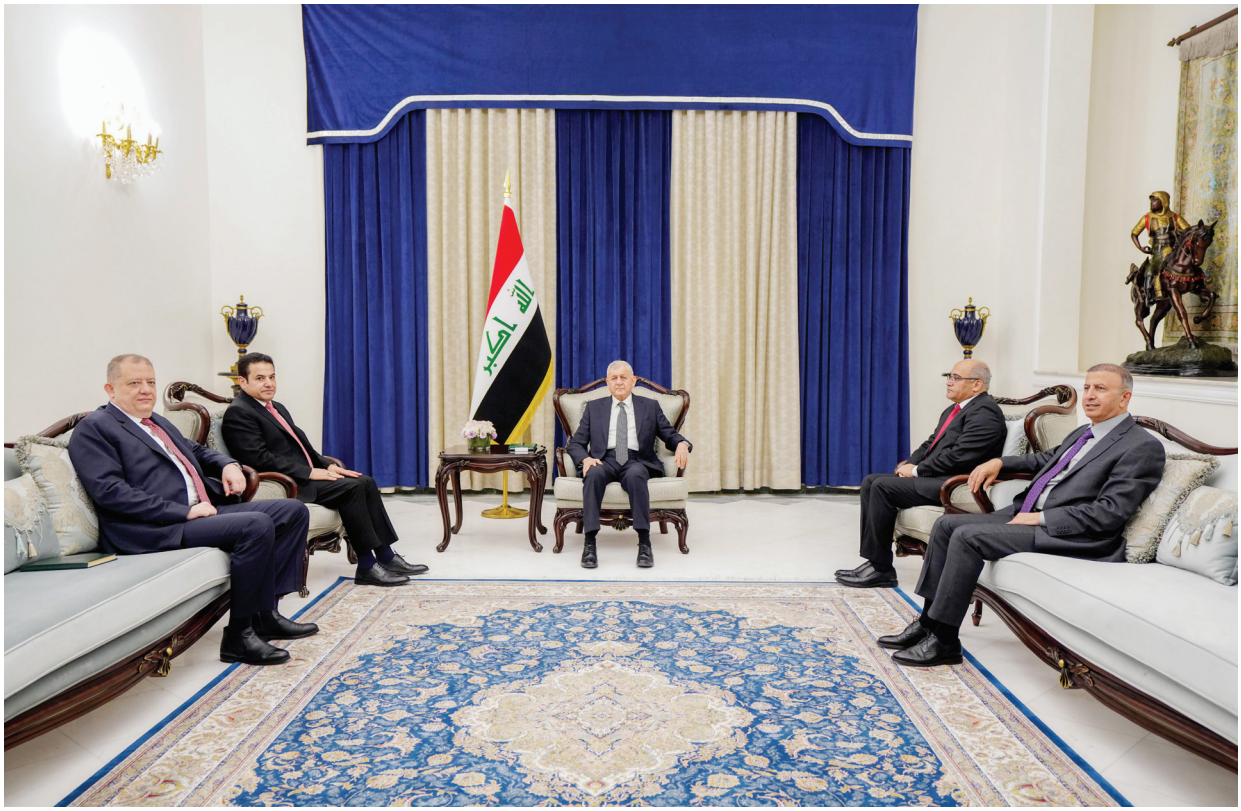

# ضرورة دعم الكفاءات الشبابية وأصحاب الاختصاصات العلمية والفكرية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٢٨ آذار ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، وفد المجلس التأسيسي لنقابة المبرمجين برئاسة السيد سعيد عبد الكريم غضبان.وأكد أهمية دور المبرمجين في تطوير عمل المؤسسات في جانب الحوكمة والأتمتة لتواكب التطورات العالمية المتسارعة خصوصا في مجال تقنية المعلومات والبرمجة، مشيرا إلى أن دور النقابات ومنظمات المجتمع المدني يكمن في مساندتها لعمل الحكومة وتطبيق خططها من خلال مراقبة ومتابعة عمل أعضائها.

وأشار فخامته إلى ضرورة دعم وتطوير الكفاءات الشبابية من الطلبة وأصحاب الاختصاصات العلمية والفكرية، وتوفير الرعاية والاهتمام الذي يحتاجونه خصوصا في القضايا التنظيمية والإدارية.

من جانبهم، أعرب أعضاء الوفد عن تقديرهم لاهتمام فخامة رئيس الجمهورية في تطوير وتعزيز الجانب العلمي والأكاديمي، واستعرضوا بعض القضايا المتعلقة بالمجلس التأسيسي لنقابة المبرمجين، كما عبّر أعضاء الوفد عن أملهم بدعم إقرار مشروع قانون تأسيس النقابة في مجلس النواب.

## أهمية حشد الزخم الأمني والاستخباراتي اللازم لمجابهة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات

الى ذلك استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٢٨ آذار ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، مستشار الأمن القومي السيد قاسم الأعرجي، ورئيس جهاز الأمن الوطني السيد أبو علي البصري، ووكيل رئيس جهاز المخابرات السيد وقاص الحديثي.

وجرى، خلال اللقاء، استعراض آخر تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في العراق والمنطقة، حيث أشار السيد الرئيس إلى ضرورة التنسيق بين الأجهزة الأمنية وتبادل المعلومات فيما بينها والعمل المشترك للمحافظة على المنجزات المتحققة على الساحة الداخلية، فضلاً عن ضبط أمن الحدود بالتعاون مع دول الجوار وعقد الاتفاقية الأمنية لترسيخ أمن واستقرار المنطقة. وتناول اللقاء أيضا ظاهرة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات بشكل عام وتأثيراتها السلبية على المجتمعات، وشدد رئيس الجمهورية على أهمية حشد الزخم الأمني والاستخباراتي اللازم لمجابهة هذه الظواهر والقضاء عليها، وتنقية المجتمع من تبعاتها وتفعيل آليات التواصل مع المواطنين لتنشيط الجانب المعلوماتي.

من جانبهم، قدم السادة المسؤولون شرحا عن نشاطات الأجهزة الأمنية وخططها في كيفية التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة على المستويين الداخلي والخارجي، مشيدين بالتوجيهات القيمة لفخامته التي ستسهم بتطوير الأداء الأمني وحفظ أمن وسلامة المواطنين.

# ملف النازحين في متناول المحكمة الاتحادية العليا

من المقرر ان تعقد المحكمة الاتحادية العليا يوم الاحد ٢٠٢٤/٣/٣١ جلسة حول قضيتين تتعلقان بإقليم كوردستان، حيث ملف النازحين وعودتهم الى مناطقهم الاصلية وملف ارسال الوقود الى الإقليم.

وبحسب جدول اعمال المحكمة الاتحادية ستناقش المحكمة الدعوى المقامة من وزيرة الهجرة والمهجرين في الحكومة الاتحادية ضد رئيس إقليم كوردستان ورئيس حكومة الإقليم ووزير الداخلية في حكومة الإقليم وتطالب فيها إلزام المدعى عليهم بتنفيذ قرار مجلس الوزراء الاتحادي في العراق لإعادة المهجرين وغلق المخيمات.

اما الدعوى الثانية فقد أقيمت على رئيس مجلس الوزراء الاتحادي والأمين العام لمجلس الوزراء الاتحادي ووزير النفط العراقي من قبل نهرو محمود قادر عضو مجلس النواب العراقي يطالب فيها اصادر قرار من المحكمة الاتحادية بعدم صحة قرار مجلس الوزراء الاتحادي حول تحديد سعر النفط الأبيض لإقليم كوردستان.

## اصرار على اغلاق جميع المخيمات

يقول سامر مشكور بديوي مدير قسم محافظات اقليم كوردستان في وزارة الهجرة والمهجرين لـ PUKMEDIA: ان وزارة الهجرة مصرة على انهاء ملف النازحين بشكل نهائي واغلاق جميع المخيمات واعادة النازحين الى اماكنهم الاصلية.

واضاف: ان آخر موعد لإغلاق مخيمات النازحين هو ٢٠٢٤/٧/٣٠ ونعمل على اغلاق جميع المخيمات والعمل يسير بشكل جيد ولدينا ٢٥٠ عائلة نازحة في السليمانية تعود اليوم الى اماكنها الاصلية.

## التعاون في السليمانية أفضل من بقية المناطق

يقول سامر مشكور بديوي: ان التعاون في محافظة السليمانية مع وزارة الهجرة والمهجرين جيد جداً وقبل اسبوع أغلقنا مخيما في السليمانية ونعمل على اغلاق مخيم آخر قريباً ان شاء الله.

واضاف: ان ادارة محافظة السليمانية تقدم تسهيلات أكبر لعودة النازحين والتعاون مع وزارة الهجرة، اما في محافظتي دهوك واربيل فإن حركة فرق وزارة الهجرة مقيدة لان ادارات المخيمات تحت سلطة وزارة الداخلية في حكومة اقليم كوردستان وفرق الوزارة تتحرك ببطء شديد هناك وتوجد عراقيل وعقبات امام هذه العملية.

## العراق يتحمل نفقات العودة

وبهذا الشأن صرحت رونزي زياد رئيسة لجنة الهجرة والمهجرين والمصالحة المجتمعية في مجلس النواب، للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA، قائلة: «عملية إعادة العوائل النازحة الى مناطقها مستمرة وتتم إعادة عشرات العوائل يوميا من مخيمات اقليم كوردستان، حيث يتم دعمهم بتقديم المنح المالية والمساعدات الإغاثية والسلع المعمرة لدعم الاستقرار في مناطق العودة، كما تتكفل الحكومة بمصاريف عودتهم».

وأوضحت عضو لجنة الهجرة والمهجرين النيابية، أن «رئيس مجلس الوزراء الاتحادي محمد شياع السوداني وخلال زيارته قبل أيام الى قضاء سنجار، أكد أن الحكومة جادة في إعادة جميع النازحين وستقدم لهم جميع التسهيلات اللازمة، فضلا عن إعمار مناطقهم»، مشيرة الى أن «هذه الاعانات الحكومية تشمل أيضا النازحين ممن يسكنون خارج المخيمات في المدن والقصبات، في حال رغبوا في العودة الى مناطقهم».

## ٢٠ مخيما ٣٠ ألف عائلة نازحة في الإقليم

واعلنت وزارة الهجرة المهجرين الاتحادية في وقت سابق، إن « الوزارة أغلقت جميع مخيمات النازحين في كافة المحافظات باستثناء مخيمات إقليم كوردستان وان ما تبقى من مخيمات النازحين في العراق، والتي تتمثل بـحوالي (٢٠) مخيما فقط في اقليم كوردستان يقطنها حوالي (٣٠) ألف عائلة نزحت ابان سيطرة داعش على ثلث الاراضي العراقية في حزيران ٢٠١٤ إضافة الى وجود عدد من العوائل النازحة خارج المخيمات والقاطنين في محافظات الإقليم.

## عدم عودة النازحين سيؤثر على التركيبة السكانية في مناطقهم

ويقول داود كالو مسؤول مركز تنظيمات سنجار للاتحاد الوطني الكوردستاني، خلال تصريح لـ(PUKMEDIA) « ان قرار الحكومة الاتحادية بإعادة العوائل النازحة الى مناطق سكناها قرار مهم وان عدم رجوع هذه العوائل ستؤثر على التركيبة السكانية والديموغرافيا في سنجار وسهل نينوى ومحافظة نينوى عامة».

## قرار ملزم للجميع وينفذ في موعده

بدورها شددت وزيرة الهجرة والمهجرين إيفان فايق جابرو، على أن «قرار مجلس الوزراء ملزم للجميع وسينفذ في الموعد المحدد من دون تأخير، خصوصاً بعد الاستقرار المتحقق في مناطق العودة والأوضاع الصعبة التي تعيشها الأسر في مخيمات النزوح».

وكانت وزارة الهجرة والمهجرين في الحكومة الاتحادية قد أكدت مرارا المضي قدما بتنفيذ مقررات مجلس الوزراء الاتحادي بعودة النازحين الى مناطقهم الاصلية، حيث هناك خطة معدة لغلق مخيمات النزوح بشكل كامل في نهاية من شهر تموز المقبل وستقدم الوزارة، بدعم من مجلس الوزراء، التسهيلات الضرورية لإعادة العوائل النازحة.

**د.عدالت عبدالله:**

# الإنتقائية في التعاطي مع الدستور

لجأت الحكومات المتعاقبة في العراق الى سياسة الإنتقائية في التعاطي مع الدستور وتنفيذه، وذلك نتيجةً لإفتقارها لأهم عنصر أو دعامة لشرعيتها السياسية وبقاؤها، ألا وهو دعم مكونات المجتمع لها ولسياساتها، التي غالباً ما كانت محصورة في تعظيم مكانة الدولة وسطوتها على حساب تقوية المجتمع

وإرساء حقوق وحريات أبناء البلد.

لم يشهد العراق لا في تاريخه القديم ولا الحديث نظاما سياسياً يكون مدعوماً من قبل كافة مكونات المجتمع.

في عهد الملكية بُنِيَت الدولة على جثة مباديء استقلالية البلد وإرادة الأغلبية، وحقبة الإنتداب البريطاني منذ عام (١٩٢٠) الى عام (١٩٣٢) كانت بمثابة حقبة سلب إرادة الدولة العراقية أيضاً وليس الشعب وحدها.

أما حقبة الجمهورية، كما نقرأها في كُتب التاريخ وما يرويها لنا مُعاشريها، فكانت هي الأخرى، كلها تقريباً حقب الإنقلابات السياسية والعنف الثوري، وذلك بفعل طغيان آيديولوجيات عالمية/كوزموبوليتية تفشت في منتصف القرن الماضي على المستوى العالمي وتأثرت بها النخب السياسية في العراق وإتجاهاتهم المختلفة، وبالتالي تشبث هذه النخب السياسية والعسكر أيضاً بمفاهيم وافكار تلك الآيديولوجيات الثورية وترجمتها لقلب أنظمة الحكم في البلد.

## تحولات عنيفة

والمفارقة هي أن في كل مرة سُوغَت كل تلك التحولات العنيفة المتتالية في العراق بأسم عامة الناس وإرادة الشعب العراقي دون أي يكون أي من النخب المُنقلِبة على نظام الحكم مُفوّضة شعبياً، والأسوأ أنه جاء كلها تقريباً الى سدة الحكم عبر ممارسة العنف الثوري وبالتالي إخضاع البلاد والعباد لآيديولوجيات سياسية غير ديمقراطية أو شمولية، وبالتالي إستبعاد أي صوت معارض لنظام الحكم في العراق وإقصائه.

> **الحكومات المتعاقبة لجأت في العراق الى سياسة الإنتقائية في التعاطي مع الدستور**

وبهذا المعنى يتبين لنا إذن وبوضوح لِمَ كانت القوانين الأساسية أو الدساتير في العراق (١٩٢٥، ١٩٥٨، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٨، ١٩٧٠، ١٩٩٠، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥) هي كلها ليست سوى نصوص مؤقتة، ولماذا كانت تُتبع سياسات إنتقائية في تنفيذها، وماالسبب في أن يستمر هذا التراث السياسي الإشكالي في التعامل مع الدستور الى يومنا هذا للأسف، أي الإنتقائية في تنفيذ الدستور حتى في عهد ما بعد النظام البائد في العراق، والذي كان يُفترض أن يكون عهداً جديداً ومختلفاً تماماً، بل مُمهداً لقطيعة سياسية تدريجية مع كل ما يمت بالعهود الماضية بصلة ولكن دون نرى هذا!, بل على عكس ذلك وصول الأمر بنا أحياناً الى حد تبجيل عهد النظم الساسية البائدة في العراق!.

والأخطر من ذلك اليوم هو أننا لا نلاحظ حتى أي خطاب سياسي وإعلامي حقيقي و مقاوم في العراق يتبنى مراجعة نقدية لأحوال البلاد والعباد ويدعو الى العقلانية السياسية وتذكير المتنفذين في الدولة العراقية بأن العقد الإجتماعي الجديد المستوحاة من فرضية الدمقرطة في العراق ونهاية الغبن السياسي هو مرهون تماماً بتطبيق عادل لبنود الدستور وموادها وليس اللجوء مجدداً الى الإنتقائية في التعاطي والممارسة، والتي تزعزع ثقة مكونات الشعب بالدستور لا محالة وتهدد بنية الدولة والنظام السياسي معاً.

عمرو عبد العاطي:

# أبعاد زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى واشنطن

## شراكة مستقرة

تأتي الزيارة التي سيقوم بها رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إلى الولايات المتحدة الأمريكية، في ١٥ أبريل القادم، في سياق إقليمي شديد التعقيد، مع استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، والتي تستغلها المليشيات الموالية لإيران في تنفيذ هجمات مسلحة ضد القواعد العسكرية الأمريكية في العراق وسوريا، ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز قدرات شركائها في المنطقة على مواجهة التنظيمات الإرهابية، في وقت تسعى لإحداث تحول في دورها العسكري في المنطقة في إطار التركيز على التهديدات الأكثر قوة للأمن والمصالح الأمريكية على الساحة الدولية، والتي لم تعد تنطلق، في رؤيتها، من الشرق الأوسط.

### قضايا رئيسية

يمكن القول إن هناك جملة من القضايا سوف تكون على أجندة لقاءات رئيس الوزراء العراقي الأولى للبيت الأبيض منذ توليه السلطة في أكتوبر ٢٠٢٢، ولقاءاته بالرئيس الأمريكي جو بايدن، والعديد من المسئولين الأمريكيين، ويتمثل أبرزها فيما يلي:

### ١- الهزيمة الدائمة لتنظيم "داعش":

رغم تصريحات العديد من المسئولين العراقيين، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء شياع السوداني، بأن تنظيم "داعش" لم يعد يشكل تهديداً للعراق، ولذلك فإنه لم تعد هناك حاجة لاستمرار تواجد قوات التحالف الدولي التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية لهزيمة

التنظيم على الأراضي العراقية، فإن السفيرة الأمريكية لدي العراق ألينا رومانوفسكي، قالت في حوار مع وكالة "رويترز"، في ٢٤ مارس الجاري، أن التنظيم الإرهابي لا يزال يشكل تهديداً لأمن واستقرار الدولة العراقية، وأن مهمة التحالف العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية مع العراق لهزيمة التنظيم بشكل كامل لم تنته بعد.

ولذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تركز على بناء القدرات الأمنية العراقية لضمان الهزيمة الدائمة لتنظيم "داعش" ومجابهة التهديدات الإرهابية المستقبلية.

ومن هنا، خصص الكونجرس الأمريكي منذ عام ٢٠١٢ أكثر من مليار دولار لبناء قدرات الأمن العراقية، وفقاً لما ذكرته رومانوفسكي في مقال رأى لها بعنوان "لماذا تُعتبر الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والعراق مهمة للشعب العراقي"، منشور على موقع السفارة الأمريكية بالعراق في ١٤ مارس الجاري، بجانب تقديم الولايات المتحدة الأمريكية دعماً مستداماً وأسلحة عسكرية متقدمة تعزز من قدرات الجيش العراقي على مكافحة الإرهاب، ومن أبرزها طائرات أف ١٦ ودبابات القتال أم١ إبرامز، والتدريب الاحترافي الذي يعزز قدرات قوات الأمن العراقية.

## ٢- مستقبل الوجود الأمريكي في العراق:

دعا السوداني أكثر من مرة إلى خروج القوات الأمريكية من العراق، والتي أعيد نشرها كجزء من تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لهزيمة تنظيم "داعش"، الذي كان قد استولى على مساحات شاسعة من العراق وسوريا في منتصف عام ٢٠١٤ لكنه فقدها تدريجياً بفعل الهزائم العسكرية التي تعرض لها. فقد سبق أن صرح السوداني بأن مبرر وجود التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في العراق قد وصل إلى نهايته، وأن هناك حاجة للحوار مع واشنطن لوضع جدول زمني لإنهاء مهمة مكافحة التنظيم، وهو ما أكد عليه في لقاءاته مع المسئولين الأمريكيين خلال زيارتهم للعراق، أو أثناء لقاءاته بهم على هامش فاعليات دولية يشاركون فيها.

> **"تأتي الزيارة في سياق إقليمي شديد التعقيد"**

ومع تزايد الضربات العسكرية الأمريكية ضد المليشيات المسلحة في العراق في أعقاب هجماتها ضد القوات الأمريكية رداً على الدعم الأمريكي للعمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة منذ ٧ أكتوبر الماضي، زادت الضغوط على السوداني لإخراج القوات الأمريكية من العراق على الرغم من أن مهمتها تقتصر على تقديم الدعم والتدريب للقوات العراقية لتعزيز قدراتها على منع عودة تنظيم "داعش"، وحماية الدولة العراقية ضد تهديدات التنظيمات الإرهابية الأخرى.

وقد انطلقت أعمال اللجنة العسكرية العليا المشتركة التي ضمت كبار قادة الجيش العراقي والأجهزة الأمنية وقادة التحالف الدولي، الذي يضم عشرات الدول الأجنبية، وتقوده الولايات المتحدة الأمريكية لهزيمة تنظيم "داعش" في ٢٧ يناير الماضي؛ لمراجعة مهمة التحالف بعد عقد من بداية مهمته في العراق، ونجاحه بالشراكة مع القوات الأمنية والعسكرية العراقية في هزيمة التنظيم، وبحث سبل الانسحاب التدريجي لقوات التحالف من العراق.

وفي المقابل، فإن الإدارة الأمريكية تعارض الانسحاب

غير المخطط لـه من العراق، حيث تخشى من أن انسحابها الكامل من العراق قد يؤدي إلى عودة تنظيم "داعش"، بالإضافة إلـى أنـه يجعل العراق ساحة للنفوذ الإيراني، وبالتالي إهدار المكاسب التي حققتها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق خلال عقدين.

> العراق لا تزال تحظى بأولوية في السياسة الخارجية الأمريكية

## ٣- منع استهداف المصالح الأمريكية:

مع تزايد العمليات المسلحة من جانب المليشيات العراقية الموالية لإيران ضد القواعد العسكرية الأمريكية في العراق وسوريا، حثت واشنطن في الأشهر الأخيرة بغداد على بذل المزيد من الجهد لمنع تلك الهجمات، من خلال بعض الإجراءات التي تردع المليشيات المسلحة عن تنفيذ مزيد من الهجمات ضد القوات الأمريكية، ومنها زيادة الأمن حول القواعد العسكرية التي تستضيف القوات الأمريكية، ومنع المليشيات من الحصول على أسلحة متقدمة، وملاحقة ومحاكمة منفذي الهجمات ضد القواعد والمنشآت الأمريكية في العراق، واحترام بغداد التعهد الذي قطعته بضمان أمن المنشآت الدبلوماسية والعسكرية الأمريكية في العراق.

## ٤- إصلاح النظام المالي العراقي:

تسعى إدارة الرئيس بايدن إلى منع إيران من استخدام النظام المالي العراقي للالتفاف على العقوبات الأمريكية. ولذلك تقيد وصول العراق إلى أموالها الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة للقضاء على غسل الأموال الذي تشير اتجاهات عديدة إلى أنه يفيد إيران وسوريا. ويفرض البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قيوداً أكثر صرامة على التحويلات الدولية بالدولار للبنوك العراقية التجارية.

وتطالب واشنطن بغداد بإجراء إصلاحات على نظامها المالي لمنع استفادة إيران من النظام المالي العراقي. ومن أبرز الإصلاحات الأمريكية المطلوبة، تحسين الرقابة على التحويلات المالية، ومنع تمويل المليشيات المدعومة من إيـران، وتعزيز الشفافية في النظام المالي. وقد تعهدت الحكومة العراقية بإجراء إصلاحات على النظام المالي. لكن لم يتم إحراز تقدم كبير حتى الآن. ولا تزال واشنطن تمارس ضغوطاً على الحكومة العراقية لإجراء تلك الإصلاحات خلال المرحلة القادمة.

## اهتمام خاص

تكشف الزيارات المتعددة والمتبادلة بين المسئولين الأمريكيين والعراقيين عن أن العراق لا تزال تحظى بأولوية في السياسة الخارجية الأمريكية، وأنها حجر الزاوية في الاستقرار الإقليمي وفقاً لرؤية واشنطن. ولذلك، فإن الإدارة الأمريكية تركز على توطيد العلاقات مع بغداد والانتقال بتلك العلاقات إلى شراكة أمنية استراتيجية دائمة بين البلدين، حيث لا تزال العراق إحدى أهم ساحات المعركة ضد الإرهاب. ويأتي بحث الولايات المتحدة الأمريكية عن شراكة استراتيجية مستقرة مع العراق في إطار سياساتها للحد من النفوذ الإيران في العراق، الذي ترى واشنطن أنه يمثل أحد مصادر تهديد مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، على نحو يدفعها إلى العمل على بناء شراكة أمنية قوية مع العراق لتعزيز قدرتها على مواجهة هذه التهديدات.

*صفحة الكاتب و الحائط العربي

ساطع راجي:

# شراكة العراق وامريكا.. الأحلام والحقيقة

كانت عبارة موحية ومهمة تلك التي ختمت بها السفيرة الامريكية في بغداد ألينا رومانوسكي مقالتها المنشورة في جريدة الصباح (١٣ آذار ٢٠٢٤)، إذ تقول (عندما أتحدث مع الشباب العراقيين..يخبرونني أنهم يرغبون بخدمات يمكن الاعتماد عليها وتعليم أفضل وفرص عمل أكبر وحياةٍ أفضل وفرص أكثر.

وبمعرفة كل ما يمكننا تحقيقه معاً من خلال شراكة ستراتيجية قوية بين الولايات المتحدة والعراق، نستطيع أن نكون جـزءاً من تحويل أحلامهم إلى حقيقة).

المشكلة إن العراقيين يحلمون بالأمور نفسها منذ عشرات السنين دون أن تتحقق وكانت الاحلام أكثر اتقادا في آخر عشرين سنة، حيث كانت الولايات المتحدة موجودة في العراق بكل ثقلها وشريكا قويا للحكومات العراقية في إدائها وبالتالي تتحمل حصتها مما حدث ومما لم يحدث هنا.

ما يمكن أن نتفق عليه مسبقا، هو إن الولايات المتحدة تمثل ركنا أساسيا في تكوين النظام السياسي في العراق، سواء عبر الإطاحة بنظام صدام الاستبدادي أو في دعم بناء منظومة الدولة والحكم بعد ذلك، وأيضا يمكن أن نتفق على أن علاقة ستراتيجية وثيقة ودائمة مع الولايات المتحدة هي في مصلحة العراق كما هو

> الولايات المتحدة تمثل ركنا أساسيا في تكوين النظام السياسي في العراق

الحال بالنسبة لأي دولة أخرى، فالولايات المتحدة شريك لا يمكن الاستغناء عنه في مختلف القطاعات.

أما نقاط الاختلاف مع مضمون مقالة السفيرة رومانوسكي، فهي كثيرة وفي مقدمتها ولعل أكثرها أهمية هو غياب الوضوح في طبيعة المصالح الراهنة والمستقبلية، التي تضمنها العلاقة الستراتيجية لكل طرف، إذ لم يحدث خلال العشرين سنة الماضية أن صرح مسؤول أو سياسي عراقي بما يمكن أن يقدمه العراق للولايات المتحدة مقابل ما يريده منها، وبالمثل لم يتطرق المسؤولون الامريكيون إلى أهدافهم هم من هذه العلاقة، وهذا الغموض، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، يؤدي إلى كثير من المشكلات.

مما يؤسف له، إن السفيرة تتطرق في مقالها إلى كثير من المشاريع التي مولتها بلادها في العراق في مجالات الكهرباء والمياه والمدارس ودعم النازحين والصحة، وتؤكد أن بلادها أنفقت ١١ مليار دولار خلال ٢٠ عاما، وهو مبلغ بالمقاييس العراقية ليس كبيرا، لكن السفيرة لم تهتم بأن تلك الجهود لم تحقق أهدافها وما زال العراقيون يحلمون بتحققها، وهي تعرف ان العراق ليس بحاجة إلى أموال وإنما النزاهة والإدارة الرشيدة ويمكن لامريكا الدعم فيهما لو أرادت.

الملف الأمني هو الحلقة الأكثر سخونة وتعقيدا في العلاقة الامريكية العراقية، وتؤكد السفيرة إن بلادها "ملتزمة بأمن العراق واستقراره وسيادته"، لكن تقييما عاما للشراكة الأمنية بين الطرفين يكشف ان الالتزام الامريكي لم يكن بمستوى التوقعات وصار العراق مضربا للمثل في الفشل الامريكي، ومن الواضح أن واشنطن انتقائية جدا في مستوى التعاون الأمني والعسكري مع أصدقائها، فالعراق يتعرض لشتى أنواع الاختراقات خارجيا وداخليا دون أن تتخذ امريكا أي موقف وهو ما يستفز العراقيين جميعا عندما يقارنون الوضع مع أصدقاء امريكا الآخرين.

تتحدث السفيرة الامريكية عن ٥٠٠٠ آلاف عراقي تلقوا تعليما عاليا في الولايات المتحدة خلال ٢٠ سنة، وهناك المزيد منهم في المستقبل، لكن السفيرة التي تجولت في العراق كثيرا، هل تعتقد إن الوضع الطبيعي في بلد يحمل هذا العدد وأكثر من أبنائه شهادات الجامعات الامريكية؟!.

إن شراكة ستراتيجية دائمة بين العراق وامريكا تحتاج إلى الوضوح في الأهداف والنوايا من الطرفين، وأداء وموثوقية من الجانب الامريكي يساوي العراق ببقية حلفاء واشنطن في المنطقة على مستوى الدعم الأمني والاقتصادي والتقني، وأن تلتزم واشنطن بدعم الدولة العراقية لا بدعم الأطراف العراقية.

*صحيفة الصباح

مصطفى ملا هذال:

# ايهما أفضل: حكومة الفرد ام الشراكة؟

ما يطلق اليوم على بعض الدول بالدول المتقدمة، نتيجة ايمانها بالعمل الجماعي المؤسسي، وليس بالعمل الفردي، نتمنى من الحكومة الحالية ان تضع قوانين ولوائح تضمن استمرار عمل المشاريع والخطط الحكومية حتى من غير وجود حكومة، فلا نهضة ولا تقدم بدون العمل المستدام...

ساد التذمر ابان اقتراب اجـراء انتخابات مجالس المحافظات في الثامن عشر من شهر كانون الأول المنصرم عام ٢٠٢٣، هذا التذمر مستند الى ثقافة جماهيرية وسياسية بعدم جدوى العمل الجماعي، بعد ان ركزت التجربة السياسية العراقية على العمل الفردي المتمثل بالأشخاص ولا يعتمد على نظام الفريق المتجانس.

الحكومات التي مرت بتاريخ العراق ما بعد تغيير النظام، اعتمدت على شخصية رئيس الحكومة، ولم تستند الى العمل المؤسسي والدليل على ذلك كل حكومة جديدة تشكَّل تقوم بوضع خطة عمل ورؤية ومشاريع تنموية، وعند استقالة الحكومة وقدوم أخرى تقوم الحكومة الجديدة بتغيير سياسات وخطط ومشاريع الحكومة السابقة، وتبدأ بوضع سياسات وخطط مختلفة عن خطط الحكومات السابقة.

العمل الحكومي الفردي فيه مزايا وعيوب يمكن تشخيصها بسهولة، من مزاياه ان الحكومة برئيسها تكون هي المسؤولة في الدرجة الأولى امام الجمهور، وهي من تتخذ القرارات الحاسمة بما يخدم برنامجها الخدمي، فأن فشلت يعرف عامة الشعب من وراء هذا الفشل، وان نجحت فهي من تستحق الثناء لا الجهات الأخرى التي

تتسلق على الاكتاف.

ومن إيجابيات العمل الفردي بالنسبة للحكومة، اجتياز المراحل المؤخرة لإنجاز المشروعات الحكومية، وفي أحيان كثيرة تعمل هذه الموانع والمعوقات على إفشال البرنامج الحكومي وان كان برنامج متكامل من الناحية النظرية والعملية، ولذلك صدرت الكثير من الدعوات الى تعزيز مكانة العمل الفردي وإعطاء مساحة لرئيس الحكومة لتنفيذ برنامجه.

> **ما يطلق على الدول المتقدمة نتيجة ايمانها بالعمل الجماعي المؤسسي**

لدينا في بعض المحافظات مصاديق على نجاح عمل الحكومات الفردية، ففي كربلاء والبصرة وواسط هنالك تميز في عمل الحكومات المحلية بعد ان تحررت او قلت المحطات التي تمر فيها المشروعات لترى النور، لذلك لاحظنا وجود طفرة عمرانية مغايرة لما كان في السابق.

اما من عيوب الحكومات الحالية العاملة وفق الرؤية الجماعية سواء على مستوى الحكومة المركزية او الحكومات المحلية، تشعب الجهات المسؤولة عن الملفات الخدمية والعمرانية والصحية والتعليمية؛ ذلك لاشتراك جميع الأحزاب والجهات في الإدارة كل حسب حصته من الكعكة الرئيسية، وهنا يكون المواطن قد فقد البوصلة ولم يعرف لمن يوجه أصابع الاتهام في حال حدث خلل في إدارة مرفق معين.

مشكلة فشل الحكومات العاملة بنظام العمل الجماعي هو التناحرات السياسية والصراعات التي عادة ما تنشأ داخل الحكومة تارة ومع الشركاء تارة اخرى، وقد ساهمت هذه الصراعات بشكل كبير في تعطيل عجلة التنمية، وتأخر انجاز المشروعات على الرغم من رصد مبالغها المالية ووضع مخططاتها.

حكومة الفريق المشترك تتعثر وهو ما يشكل هاجس مخيف بمجرد قيام الجهات الرقابية باستجواب وزير يتبع لجهة معينة، وقد يكون الاستجواب لدوافع سياسية وليس لأسباب منطقية تتعلق بسوء الخدمات المقدمة للمواطنين، هذا ما يتعلق بالجوانب الخدمية، وربما يتعلق بحالات مشبوهة في التعاقد وابرام الصفقات.

بهذا الأسلوب لا يمكن لأي حكومة ان تنجح في عملها وتنفيذ برنامجها، ولكي يكون النجاح مضمونا يجب ان تضع الحكومة الحالية خطط استراتيجية تتسم بالمرونة والاستمرارية في التنفيذ، وتعمل الحكومة اللاحقة على إكمال المشوار وليس نسف المنجز المتحقق على يد سابقتها.

من غير المعقول ان تعمد الحكومة الجديدة الى شطب الإنجاز المتحقق والشروع بخطة عمل جديدة قد تختلف تماما عن الخطة السابقة، وبذلك نفتقد لعنصر الاستمرارية وفقدان الصفة التكاملية بين الحكومات المتعاقبة، لذا تحصل الفجوات الكبيرة ويحتاج لردمها وقت غير قليل يجعل الحكومة الجديدة تراوح في مكانها دون تحقيق أي تقدم.

ما يطلق اليوم على بعض الدول بالدول المتقدمة، نتيجة ايمانها بالعمل الجماعي المؤسسي، وليس بالعمل الفردي، نتمنى من الحكومة الحالية ان تضع قوانين ولوائح تضمن استمرار عمل المشاريع والخطط الحكومية حتى من غير وجود حكومة، فلا نهضة ولا تقدم بدون العمل المستدام حتى لا تتوقف المشاريع ولا تتعطل الأعمال برحيل الأفراد.

*شبكة النبا

# كل ما تود معرفته عن الانتخابات البلدية في تركيا ومعركة إسطنبول

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

تجري تركيا انتخابات بلدية في ٨١ إقليماً، يوم الأحد ٢٠٢٤/٣/٣١، يسعى فيها حزب «العدالة والتنمية» الذي يتزعمه رجب طيب أردوغان إلى استعادة مدن خسرها في انتخابات عام ٢٠١٩ منها إسطنبول أكبر مدن البلاد والعاصمة أنقرة.

وستفتح مراكز الاقتراع أبوابها في تمام الساعة السابعة صباحاً وحتى الرابعة عصراً بالتوقيت المحلي في الأقاليم الشرقية، ومن الثامنة صباحاً حتى الخامسة مساء في باقي أنحاء البلاد، فيما من المتوقع ظهور نتائج أولية بحلول

العاشرة مساء (١٩:٠٠ بتوقيت جرينتش).

وتخوض المعارضة التي كانت حزباً موحداً قبل ٥ سنوات، المعركة هذه المرة بشكل متشرذم بعد هزيمتها في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٣، فيما قال أردوغان «دعونا نرسلهم إلى التقاعد في ٣١ مارس في أنقرة وإسطنبول وإزمير»، في إشارة إلى رؤساء البلديات المعارضين بالمدن التركية الثلاث الرئيسية.

## المعادلة الوحيدة

«من فاز بإسطنبول فاز بتركيا، ومن خسر إسطنبول خسر تركيا» هذه هي المعادلة الوحيدة في كل الانتخابات المحلية التي شهدتها تركيا خلال العقود الماضية.

لكن إسطنبول تستقطب جهود فريقه، ومن المتوقع أن يكون حزب «العدالة والتنمية» الأوفر حظاً للفوز فيها، وإن كانت استطلاعات الرأي تشير إلى تقدم طفيف لرئيس البلدية المنتهية ولايته أكرم إمام أوغلو مرشح حزب «الشعب الجمهوري».

## على ماذا يصوت الناخبون؟

سيصوت الأتراك البالغ عددهم ٨٥ مليون نسمة، لانتخاب حكام الأقاليم ورؤساء البلديات وأعضاء مجالس البلديات والمسؤولين الإداريين في الأحياء.

## كم عدد الناخبين؟

يحق لأكثر من ٦١ مليون ناخب أن يتوجهوا، الأحد، إلى صناديق الاقتراع في ٨١ ولاية تركية، لاختيار ١٣٩٣ رئيس بلدية ومقاطعة، وانتخاب ما يقارب من ٣٣ ألف مختار لكل مدن وأحياء وقرى تركيا.

## أبرز الأحزاب المشاركة؟

يشارك في هذه الانتخابات عشرات المرشحين المستقلين، و٣٦ حزباً سياسياً، بحسب رئيس المجلس الأعلى للانتخابات أحمد ينر.

وعلى رأس هذه الأحزاب حزب «العدالة والتنمية» الحاكم، وحزب «الشعب الجمهوري» المعارض، وحزب «يني رفاه» (الرفاه الجديد)، وحزب «السعادة» ذو التوجه الإسلامي، وحزب «النصر» اليميني المتطرف.

وتعد هذه الانتخابات في المقام الأول «شأناً ذكورياً»، إذ لا تتجاوز نسبة النساء بين مرشحي حزب «العدالة والتنمية» ٢٫٢٪، وحزب «الشعب الجمهوري» ٩٫٣٪، وحزب «الشعوب الديمقراطي» ٣١٪، بحسب وكالة «فرانس برس».

## ما أهمية الانتخابات في إسطنبول؟

ميزانية بلدية مدينة إسطنبول تفوق كثيراً المدن الثمانين الأخرى في البلاد، إذ تبلغ ٥١٦ مليار ليرة (١٦٫٠٥ مليار دولار) في ٢٠٢٤ بما يشمل المناطق التابعة لها، في حين تبلغ ميزانية العاصمة أنقرة ٩٢ مليار ليرة (٢٫٨ مليار

دولار).

وتمنح إدارة المدن الكبرى وميزانياتها الأحزاب بعض السيطرة على التمويل والعقود وفرص العمل بما يعزز شعبيتها على مستوى البلاد، لكن إسطنبول تحظى بمكانة خاصة بالنسبة لأردوغان، لأنها شهدت صعود نجمه السياسي خلال رئاسته لبلديتها في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨.

وظهر إمام أوغلو باعتباره البديل الرئيسي الذي تطرحه المعارضة لأردوغان، فيما قال محللون إنه إذا فاز بولاية ثانية في رئاسة بلدية المدينة، فسيترشح على الأرجح للانتخابات الرئاسية المقبلة، بينما يمكن لخسارته أن تقوض مسيرته السياسية، وتترك المعارضة غارقة في مزيد من الفوضى، بحسب وكالة «رويترز».

وأشار محللون إلى أنه بالنسبة لأردوغان ستعزز استعادة حزبه لإسطنبول وأنقرة مساعيه لإقرار دستور جديد، قد يمدد حكمه لما بعد ٢٠٢٨ وهو وقت انتهاء ولايته الحالية، وفقاً لوكالة «رويترز».

وبموجب الدستور الحالي، تقتصر الرئاسة على ولايتين، وتمكن أردوغان من الفوز بولاية ثالثة العام الماضي، بفضل ثغرة قانونية نتجت عن الانتقال إلى نظام رئاسي في ٢٠١٨، إذ كانت ولايته الرئاسية الأولى في ظل النظام السابق.

## ما المتوقع في إسطنبول؟

في الانتخابات البلدية السابقة عام ٢٠١٩، أصاب فوز حزب «الشعب الجمهوري»، وهو حزب المعارضة الرئيسي، في إسطنبول وأنقرة أردوغان بصدمة، لينهي عقدين من هيمنة حزب «العدالة والتنمية» وأحزاب محافظة سبقته على المدينتين، بحسب وكالة «رويترز».

وبدأ أردوغان مسيرته السياسية رئيسا لبلدية إسطنبول في ١٩٩٤، ويحكم حالياً تركيا منذ أكثر من عقدين من الزمن، ويقود حملة انتخابية قوية من أجل حزب «العدالة والتنمية» في الأسابيع القليلة الماضية.

وذكر المجلس الأعلى للانتخابات أن ما يقرب من ١١ مليون ناخب يحق لهم التصويت في المدينة، فيما تعد نسبة المشاركة في الانتخابات العامة والمحلية في تركيا مرتفعة للغاية، وتقترب من ٩٠٪.

والمنافس الرئيسي لإمام أوغلو على رئاسة بلدية المدينة هو مراد قوروم من حزب «العدالة والتنمية» وهو وزير سابق. وتمنح استطلاعات الرأي إمام أوغلو تقدماً طفيفاً على منافسه.

## من هم أبرز المرشحين؟

### إسطنبول

#### مراد قوروم من حزب «العدالة والتنمية»

كان قوروم (٤٧ عاماً) وزيراً للبيئة والتطوير العمراني في الفترة من يوليو ٢٠١٨ حتى يونيو الماضي، وترك منصبه بعد الانتخابات العامة في عام ٢٠٢٣، ثم تم انتخابه عضواً في البرلمان عن إسطنبول.

ولد قوروم في أنقرة، وعمل في وكالة «توكي» الحكومية للإسكان الاجتماعي من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩، ثم شغل فيما بعد منصب المدير العام لشركة «إملاك كونوت»، وهي صندوق استثمار عقاري تديره الحكومة.

## أكرم إمام أوغلو من حزب «الشعب الجمهوري»

تعود أصول إمام أوغلو (٥٢ عاماً) لمدينة طرابزون المطلة على البحر الأسود، وكان رئيس حي في المدينة قبل أن يصبح رئيس بلدية إسطنبول.

وفاز في انتخابات عام ٢٠١٩ في إسطنبول بدعم من تحالف حزب «الشعب الجمهوري» والحزب «الصالح»، وهو حزب قومي، وحزب «الشعوب الديمقراطي» المؤيد للكرد.

وفي انتخابات هذا العام يطرح كل من الحزب الصالح وحزب «الشعوب الديمقراطي» مرشحيهما. ووفقاً لاستطلاعات الرأي، من المتوقع أن يضع العديد من كرد تركيا الولاء الحزبي جانباً، ويصوتوا لصالح إمام أوغلو، الأحد.

## أنقرة

### منصور يافاش عن حزب «الشعب الجمهوري»

### وتورجوت ألتينوك عن حزب «العدالة والتنمية»

## انتخاب من؟

- عمدة العاصمة
- عمدة المحافظة
- عمدة المنطقة
- عمدة المدينة
- رؤساء القرى وأعضاء مجلس الأعيان
- رؤساء الأحياء
- المجلس العام للمحافظة وأعضاء المجلس البلدي

## فرز الأصوات

في المقاطعات التي تكون ساعات التصويت فيها من الساعة ٠٧/٠٠ إلى الساعة ١٦/٠٠، لا يمكن عد الأصوات قبل الساعة ١٦/٠٠. وفي المقاطعات الأخرى قبل الساعة ١٧/٠٠.

حتى لو أدلى جميع الناخبين المدرجين في قائمة الناخبين بصناديق الاقتراع بأصواتهم، فلن يتم فتح صناديق الاقتراع أبدا قبل نهاية التصويت.

## ما هي الأصوات التي سيتم احتسابها أولا؟

في المدن الكبرى، تُطرح أوراق الاقتراع لانتخابات عمدة العاصمة، ورئيس البلدية، وعضو المجلس البلدي ورئيس المجلس، على التوالي.

وفي المقاطعات الأخرى، تُطرح أوراق الاقتراع لانتخابات رئيس البلدية، وعضوية المجلس البلدي، وعضوية مجلس المحافظة ورئيس المجلس، على التوالي. حيث سيتم عدها وحسابها.

## هل سيصوت الناخبون في الخارج؟

لا يجوز للناخبين في الخارج التصويت في الانتخابات المحلية.

## هل سيتمكن الناخبون في السجون من التصويت؟

بحسب الدستور، لا يحق للمدانين في المؤسسات العقابية التصويت، باستثناء المدانين بجرائم الإهمال.

وفي هذه الانتخابات سيتم إنشاء صناديق اقتراع في السجون للمعتقلين في المؤسسات العقابية والمدانين بجرائم الإهمال.

## ماذا تحمل الأيام الأخيرة؟

في هذا السياق، يقول الكاتب بصحيفة خبر تورك، بولنت أيديمير، إن السباق لا يزال مستمرا في إسطنبول مع الدخول إلى الأسبوع الأخير، قبل انطلاق الانتخابات البلدية، معربا عن عدم قناعته بمؤشرات استطلاعات الرأي المعلن عنها، إذ يرى أن الوضع بالمدينة ليس واضحا بعد.

ويستدرك قائلا، في تصريحات خاصة لـ»العين التركية»، إن الانطباع العام هو أن أكرم إمام أوغلو يتقدم بفارق يتراوح من نقطة إلى ٢، منوها إلى أنه في الأيام الأخيرة قد تتغير النتيجة لمصلحة المرشحين الرئيسيين.

وحول الأشياء التي تؤثر على اختيارات الناخبين، يقول أيدمير إن المشاكل العامة التي تواجهها تركيا تنعكس بشكل مباشر في انتخابات إسطنبول، فيتم تحديد مسار الانتخابات بها من خلال الديناميكيات والمشاكل المحلية للمدينة، فضلا عن الوضع العام للبلاد والاقتصاد والقضايا الجيوسياسية.

ويرى أن تقديم الرئيس أردوغان حكومته ونفسه منافسين، على عكس التوقعات، مفيد لإمام أوغلو، الذي يجذب كثيرا من الاهتمام، لأنه يعطي الانطباع بأنه ليس ممثلا للحكومة ولا للمعارضة.

ويلفت الكاتب الصحفي التركي إلى أنه على الرغم من حل تحالف الشعب الذي خاض انتخابات الرئاسة العام الماضي، إلا أن أكرم إمام أوغلو لا يزال يتلقى دعم المعارضين المناهضين للحكومة أو حزب العدالة والتنمية.

## تركيا في حالة فوز إمام أوغلو

اعتبر الصحفي والكاتب التركي مراد يتكين، أنه إذا فاز عمدة بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، في الانتخابات البلدية، فستتحول تركيا نحو منظومة سياسية جديدة تمامًا.

وأوضح يتكين أن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، لا يقف فقط ضد إمام أوغلو بحلفائه السياسيين، ولكن أيضًا بكل موارد الدولة، والدليل على ذلك وقوف وزير الداخلية التركي، علي يرليكايا، ووزير الخارجية، هاكان فيدان، وزير الخزانة والمالية، محمد شيمشك، بجانب مرشح حزب العدالة والتنمية في إسطنبول، مراد كوروم، ودعمهم جميعًا له.

ويشير يتكين إلى أن "الأمر لا يتوقف على أردوغان، بل أن جميع أحزاب المعارضة الأخرى التي تنافس في الانتخابات تسعى لفرك أنف إمام أوغلو وحزب الشعب الجمهوري".

ويضيف يتكين: "بالإضافة إلى ذلك، هناك فرق تسعى لتحقيق مصالح فرعية في حزب الشعب الجمهوري عن طريق التركيز على النزاعات الداخلية، إذا فاز إمام أوغلو على الرغم من جميع هذه العقبات، فستستيقظ تركيا في صباح ١ أبريل على منظومة سياسية تمامًا مختلفة، وموازين سياسية جديدة".

## مساران محتملان

إذا فاز إمام أوغلو على الرغم من المزايا المختلفة التي يتمتع بها أردوغان (على سبيل المثال، السيطرة شبه الكاملة على وسائل الإعلام)، فسوف ينكشف جناح الرئيس، وقد يشهد رئيس البلدية المعاد انتخابه صعودا صاروخيا.

وفي هذا السيناريو، سيكون الإجراء المضاد الذي سيلجأ إليه أردوغان هو الاستقطاب السياسي.

ولتحقيق هذه الغاية، ربما يطلق مناقشة حول دستور جديد يتضمن تعديل "القيم العائلية"، والذي يحدد الزواج حصرا باعتباره اتحادا بين رجل وامرأة من أجل حشد الناخبين اليمينيين.

وقد يخفض الدستور الجديد أيضًا عتبة الفوز في الانتخابات الرئاسية المقبلة إلى ٤٠ في المئة، وهو ما يسهل على أردوغان تحقيقه أكثر من الأغلبية.

وكجزء من إستراتيجيته للفوز بمثل هذا الاستفتاء، فقد يتبنى أيضا تحولا صارما في السياسة الخارجية، مستفيدا من قضايا مثل المشاعر المعادية للغرب، والحرب في غزة، والعلاقات مع الولايات المتحدة لحشد الناخبين اليمينيين.

ومن المرجح أن يشبه هذا النهج السياسة التركية في الفترة ٢٠١٣ – ٢٠١٩ تقريبا، عندما أكد أردوغان على السياسات القومية/الشعبوية في الداخل والخارج.

ومع ذلك، إذا خسر إمام أوغلو، فمن المرجح أن يقوم الرئيس بتعديل حساباته السياسية وتوجيه تركيا في اتجاه مختلف.

إذا فشل مرشحو الرئيس في انتزاع إسطنبول والمدن الرئيسية الأخرى من المعارضة، فمن المرجح أن يخرج أردوغان من الانتخابات وهو يشعر بالضعف السياسي.

## أردوغان يعد الكرد بحقبة جديدة

هذا ووعد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الكرد بحقبة جديدة مع حلول الانتخابات البلدية المقرر لها الأحد.وقال أردوغان في تجمع انتخابي بولاية ديار بكر ذات الغالبية الكردية، والذي عقد في ساحة إستاسيون "نحن مستعدون للحديث عن كل شيء مع الجميع، لكن بابنا مغلق أمام الإرهابيين وأولئك الذين يمارسون السياسة بتوجيه من الإرهابيين" في

إشارة لحزب الديمقراطية والمساواة الشعبية.

وأضاف: "لنبحث معًا عن أبواب العصر الجديد، فلنضع قلوبنا فيه ونبني القرن التركي، لقد جئنا اليوم إلى ديار بكر لنطلب دعمكم في مرحلة جديدة من مبادراتنا الديمقراطية والتنمية التي ننفذها منذ ٢١ عامًا، الأحزاب لا تتنافس هنا في ٣١ مارس، ما يتنافس هنا هو سياسة العمل والخدمة وسياسة المساومات القذرة".

وذكر أردوغان أن هناك أحزاب تقف إلى جانب حزب العمال الكردستاني، مؤكدًا أنهم لن يتسامحوا بالطبع مع الدمية الإمبريالية المسماة داعش، وأكد أنهم جعلوا حزب العمال الكردستاني غير قادر على التحرك داخل الحدود التركية.

وأشار أردوغان إلى أنه يريد من إخوانه الكرد فك العزلة عليهم، مضيفًا: "دعونا نجلس ونتحدث مع كل من لديه عقل حر وضمير حر".

## لمن سيصوت الناخب الكردي في إسطنبول

يرى الباحثون أن قسم كبير من الناخبين الكرد سيصوتون بطريقة تكتيكية مرة أخرى خلال الانتخابات البلدية التي ستشهدها تركيا يوم الأحد القادم.

ولعب الناخبون الكرد دورًا مهمًا في فوز أكرم إمام أوغلو برئاسة بلدية إسطنبول الكبرى في الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٩ التي انهت هيمنة حزب العدالة والتنمية على إسطنبول لنحو ٢٥ عامًا.

ويتوقع الباحثون أن يحيد الناخبين الكرد مسألة الأحزاب ويمنحوا أصواتهم لمنافس أردوغان يوم الأحد القادم.

وتُظهر استطلاعات الرأي في إسطنبول أن إمام أوغلو ومنافسه من حزب العدالة والتنمية يشهدان منافسة شرسة، في حين تخلف مرشح الحزب الديمقراطي عن الركب، ويجعل هذا الوضع الناخب الكردي أمام معضلة المرشح الذي سيدعمونه.

ويرى يوكسال جانش، رئيس مؤسسة SAMER لاستطلاعات الرأي، أن ٤٠ في المئة من مؤيدي حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب الكردي سيمنحون أصواتهم لصالح إمام أوغلو، مفيدا أنهم يفكرون في التصويت لصالح مرشح حزبهم غير أنه لا يرغبون في فوز العدالة والتنمية.

ويعد حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب، وهو ثالث أكبر حزب بالبرلمان بواقع ١٠ في المئة من المقاعد، هو خليفة حزب الشعوب الديمقراطي الذي يواجه دعوى قضائية بالإغلاق.

وقال روج جيراسون مدير الأبحاث في راويست لرويترز أن الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي توصلا إلى اتفاق بشأن بعض أجزاء اسطنبول، مما يسهل على ناخبي الحزب الديمقراطي دعم إمام أوغلو، ويميل حوالي نصف الناخبين إلى القيام بذلك.

من جانبها ترفض ميرال دانيش بيشتاش، مرشحة الحزب الديمقراطية والمساواة للشعوب لمنصب عمدة إسطنبول، فكرة التصويت التكتيكي، حيث ذكرت بيشتاش في مقابلة أن كل حزب لديه واجب أساسي لإدارة سياسته الخاصة.ويدعم موقف بيشتاش هذا ناخبو الحزب الراغبون في إظهار القوة.

هذا وتؤكد بيشتاش أنه لا توجد حالياً أي علامة على العودة إلى عملية السلام، لكن التحول الديمقراطي يتطلب حلاً للقضية الكردية، قائلة: "إن تركيا التي يعاني ربع سكانها من التهميش والتمييز والتي لا يتم تلبية مطالبها لا يمكن أن تكون دولة ديمقراطية".

# كرد تركيا «رقم صعب» في سباق الانتخابات المحلية

أنقرة: سعيد عبد الرازق:من جديد يبزر الكرد بوصفهم رقماً صعباً في الانتخابات المحلية، التي تشهدها تركيا يوم الأحد المقبل، كما كانوا دائماً في كل انتخابات.

وقبل أيام من الانتخابات، التي أفرزت صورة متباينة عن سابقتها في ٢٠١٩، وكذلك عن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في مايو (أيار) الماضي، بدت الصورة معقدة، لا سيما في إسطنبول التي تشهد صراعاً حاداً بين الرئيس رجب طيب إردوغان، وحزب «الشعب الجمهوري»، أكبر أحزاب المعارضة.

ويسعى إردوغان لاستعادة بلديته المفضلة من يد أكرم إمام أوغلو، الذي حظي بدعم واسع من الناخبين الكرد في ٢٠١٩، ويبدو أنه لا يزال يحافظ على جزء لا يُستهان به قبل انتخابات الأحد.

يُشكل الكرد «كتلة صلبة» تلعب دوراً حاسماً في تحديد مسار السياسة التركية، ويشكلون بين ١٥ و٢٠ في المائة من مجموع السكان البالغ ٨٥ مليون نسمة. وتسعى الأحزاب الكبيرة لبناء تحالفات معهم قبل كل انتخابات، مع ما يقتضيه الأمر غالباً من تقديم تنازلات للفوز بأصواتهم.

ومع تآكل التحالفات، التي قادت في ٢٠١٩

> **الناخبون الكرد في إسطنبول منقسمون بين حزب يمثلهم ودعم أكرم إمام أوغلو**

إلى فوز حزب «الشعب الجمهوري» ببلديتي أنقرة وإسطنبول بعد عقود طويلة من سيطرة الأحزاب ذات الجذور الإسلامية، وآخرها «العدالة والتنمية»، أصبحت الأحزاب الرئيسية تتنافس على أصوات الكرد.

وعلى الرغم من دفع «حزب المساواة والديمقراطية الشعبية»، الممثل للكرد، بمرشحين في مختلف البلديات، ومنها أنقرة وإسطنبول، فإن الواقع يشير إلى أن كتلة الأصوات الكردية ليست مضمونة بالكامل لهذا الحزب، بسبب الميول المتنوعة للناخب الكردي، بما يعني توزع هذه الأصوات بينه وبين «الشعب الجمهوري»، و«العدالة والتنمية».

وأخفقت محادثات غير رسمية طويلة في الأشهر السابقة على الانتخابات بين «الشعب الجمهوري»، و«المساواة الشعبية والديمقراطية» وريث حزب «الشعوب الديمقراطية» الذي يواجه دعوى قضائية لحله، في التوصل إلى تنسيق، واختار الحزب الكردي السير في الطريق وحده، والدفع بمرشحين في المدن الكبرى إلى جانب معاقله الرئيسية في شرق وجنوب شرقي البلاد، وهو ما قد يؤدي لفقدان «الشعب الجمهوري» جزءاً مهماً من أصوات الناخبين الكرد، في إسطنبول وأنقرة وإزمير، رغم الجهود التي بذلها لسنوات طويلة لكسبها.

ويُدرك إردوغان هذا الواقع، لكنه حرص خلال حملة الانتخابات المحلية على توجيه انتقادات حادة واتهامات لـ«الشعب الجمهوري» و«الحزب الكردي» بالتنسيق الخفي، واتهامهما بتبني أجندة حزب «العمال الكردستاني»، المصنف منظمة إرهابية.

وأصدر حزب «المساواة الشعبية والديمقراطية» بياناً، الثلاثاء، فنّد فيه الادعاءات بوجود تنسيق سري في إسطنبول مع حزب «الشعب الجمهوري»، لدعم مرشحه أكرم إمام أوغلو.

وقال الحزب إن «(حزب العدالة والتنمية) الحاكم جعل من العداء لحزبنا وللكرد في تركيا سياسته الأساسية».

وجاء البيان بعدما ادعى شخص يدعى أحمد صايمادي، في كلمة في مقر إحدى الجمعيات ظهرت في مقطع مصور على وسائل التواصل الاجتماعي، أنه عضو المجلس المركزي لـ«المساواة الشعبية والديمقراطية»، وأن الحزب سيخوض الانتخابات المحلية على قوائم حزب «الشعب الجمهوري»

> يشكل الكرد كتلة صلبة تلعب دوراً حاسماً في تحديد مسار السياسة التركية

في ٢٢ مقاطعة في إسطنبول، وبالتالي سيكون له أعضاء في مجلس البلدية.

ونفى الحزب أي علاقة لهذا الشخص به، قائلاً إن ما قام به هو أحد أساليب الحرب القذرة وحملات التشهير والدعاية السوداء والهجمات عليه، كما هي الحال في كل فترة انتخابية؛ لأنه أصبح كابوس الحكومة، وأحبط المؤامرات ضد المجتمع.

واستبعدت ميرال دانيش بشتاش، مرشحة «المساواة الشعبية والديمقراطية» لرئاسة بلدية إسطنبول، فكرة التصويت التكتيكي على أساس التحالفات غير المعلنة، وقالت، في مقابلة تلفزيونية: «دعوتنا هي أن يصوت الناس لنا... أعتقد أن كل حزب لديه واجب أساسي في إدارة سياساته الخاصة».

ويحظى موقف بشتاش بدعم ناخبي حزبها الذين يريدون إظهار القوة بعد حملة استبدلت فيها الحكومة رؤساء بلديات منتخبين في شرق وجنوب شرقي البلاد بواسطة أوصياء معينين بعد انتخابات ٢٠١٩.

وأظهرت استطلاعات للرأي، أجريت قبل انتخابات الأحد المقبل أن نسبة كبيرة من الكرد سيدعمون إمام أوغلو للفوز مجدداً برئاسة بلدية إسطنبول، ما يقوض آمال إردوغان في استعادة المدينة التي كان يديرها من قبل في عام ١٩٩٤، والتي اختار لها في هذه الانتخابات وزير البيئة والتحضر العمراني والتغير المناخي السابق مراد كوروم.

ووفق مركز استطلاعات الرأي (سامر) سيصوت ٤٠ في المائة من مؤيدي حزب «المساواة الشعبية والديمقراطية» لصالح إمام أوغلو.

وتحدث مدير مركز «راويست» للأبحاث، روج غيراسون، عن ميل نحو ٥٠ في المائة من الكرد في إسطنبول لدعم إمام أوغلو.

وكان المركز نشر نتائج استطلاع للرأي في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي حول «الناخب الكردي في إسطنبول»، وذلك قبل أن يعلن حزب «المساواة الشعبية والديمقراطية» تقديم مرشح في إسطنبول، أظهر أن ٣٣،٤ في المائة من الناخبين الكرد سيصوتون لإمام أوغلو.

*صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية

# الانتخابات البلدية التركية: استعدادات الأحزاب، وخارطة التحالفات السياسية

*مركز الامارات للسياسات/وحدة الدراسات التركية

## نقاط أساسية:

ستكون الانتخابات البلدية في تركيا ٢٠٢٤ حُبلى بالمفاجآت، بسبب تشتت أصوات الناخبين، وتراجع التحالفات السياسية للأحزاب، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان تخمين الفائز في أي بلدية، حتى تلك التي تبدو مضمونة لحزب معين.

مع ذلك، يُتوقع أن يحقق حزب العدالة والتنمية الحاكم في هذه الانتخابات نتائج أفضل من سابقتها التي جرت في عام ٢٠١٩، بسبب تفكك تحالف المعارضة ودخول أحزابها في صراعات داخلية وبينية، وتراجع آمال الناخبين بتحقيق تغيير سياسي ملموس عن طريق التصويت لأحزاب المعارضة.

العامل الوحيد الذي يهدد الحزب الحاكم في هذه الانتخابات في مختلف المحافظات هو حزب الرفاه الجديد الإسلامي، الذي يُراهِن على استمالة أصوات الغاضبين من سياسة الرئيس أردوغان لصالح مرشحيه، وقد يحقق هذا

الحزب نتائج مفاجئة هذه المرة على حساب الحزب الحاكم.

بعد مرور نحو عشرة شهور فقط على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في مايو ٢٠٢٣، تستعد تركيا لإجراء الانتخابات البلدية والمحلية في ٣١ مارس ، وهي انتخابات لا تقل أهمية عن سابقتها، خصوصاً في هذا التوقيت الذي يسعى فيه الرئيس رجب طيب أردوغان لتتويج فوزه في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، باستعادة البلديات الكبيرة التي فقدها في انتخابات عام ٢٠١٩، وعلى رأسها بلديتا أنقرة وإسطنبول، من أجل قطع أي أمل للمعارضة بالمنافسة مجدداً على الحكم، والاستعداد لسن دستور جديد للبلاد.

## الانتخابات البلدية في تركيا: النطاق والأهمية

تشمل الانتخابات البلدية في تركيا اختيار رؤساء ٣٠ بلدية كبرى تسيطر على محافظات بأكملها، وضمنها ٥١٩ بلدية صغرى في نفس هذه المحافظات الثلاثين، و٥١ بلدية في بقية المحافظات، و٤٠٣ بلديات في مقاطعات، و٣٩٠ بلدية في بلْدات أو قرى. وتعد الانتخابات البلدية مهمة للأحزاب ليس فقط من أجل تجديد قوتها في الشارع، وإنما لما يحققه الفوز في بلدية ما من موارد مالية -بحسب حجم البلدية وميزانيتها- يمكن تسخيرها لرجال الأعمال المقربين من الحزب وناخبيه.

فهي بالنسبة للأحزاب الصغيرة أهم من الانتخابات البرلمانية، إذ لا يكون للحصول على عدة مقاعد برلمانية أي تأثير يذكر في الحياة السياسية في مواجهة الأحزاب الكبرى المهيمنة.

وبسبب الاستقطاب السياسي الكبير الحاصل، فإن الانتخابات البلدية وحملاتها لا تركز فقط على المشاريع الخدَمية للمرشحين، وإنما تحولت في جزء منها إلى انتخابات سياسية عامة تناقش سياسات الحكومة والرئيس أردوغان، وخصوصاً في مجال الاقتصاد.

وعلى الرغم من الإقبال الكبير للناخبين على الانتخابات في تركيا على مر العقود، إلا أن الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية الماضية في ٣١ مايو، أظهرت تراجعاً في نسب الإقبال على التصويت، في إشارة إلى تسلل اليأس لدى أوساط من الناخبين في قدرة العملية الانتخابية على إحداث تغيير حقيقي في سياسة البلاد.

وستكون نسبة الاقتراع في الانتخابات البلدية مؤشراً مهماً على مدى إيمان الناخب وثقته بالعملية الانتخابية برمتها.

في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة فاز التحالف الحاكم المكون من حزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة القومية، وحزب الرفاه الجديد الإسلامي، وحزب هدا بار الكردي الإسلامي، وحزب الوحدة الكبرى القومي. ويبدو هذه المرة أن حزبي الرفاه الجديد، وهدا بار الكردي سيشقان طريقهما منفردين عن هذا التحالف في غالبية المحافظات.

وفي المقابل، خسر تحالف المعارضة السداسي المكون من حزب الشعب الجمهوري، وحزب الجيد القومي، وحزب السعادة الإسلامي، وحزب الدواء اليميني، وحزب النصر الإسلامي، وحزب الديمقراطي اليميني الانتخابات، وتفكك بعدها دون عودة، مما جعل حزب الجيد القومي يتجه حتى إلى معارضة مرشحي حزب الشعب الجمهوري الذي تحالف معه سابقاً ويرشح منافسين له في العديد من المحافظات.

أما حزب الشعوب الديمقراطية الكردي الذي دعم بشكل غير رسمي، وغير علني، المعارضة في الانتخابات السابقة،

فهو الآخر أعلن عن ترشيح عدد من قياداته ضد مرشحي حزب الشعب الجمهوري المعارض، مما يجعل المشهد السياسي أكثر تعقيداً حالياً، وإن كان يميل إلى كفة التحالف الحاكم قليلاً.

ويختلف نظام الاقتراع في الانتخابات البلدية عن نظام الاقتراع في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ففي الانتخابات البلدية يفوز صاحب العدد الأكبر من الأصوات برئاسة البلدية المرشح لها بغض النظر عن تحقيقه نسبة ٥٠+١٪، وهو ما يجعل السباق قوياً، ويجعل التحالفات بين الأحزاب أكثر أهمية.

## استراتيجية الحزب الحاكم وحملته الانتخابية

لم تتفكك جبهة الحزب الحاكم بشكل كامل مثل جبهة المعارضة، لكنها تواجه تصدعات بسيطة، إذ لا يبدو الرئيس رجب طيب أردوغان متحمساً -على عكس الانتخابات الرئاسية الأخيرة- لتشكيل تحالفات مع الأحزاب الصغيرة، التي حاولت مساومته -على حد قوله- على الحصول على عدد من البلديات الصغيرة في الأناضول مقابل دعمها له في البلديات الكبيرة مثل إسطنبول وأنقرة، وذلك لأن الحصول على أصوات الأحزاب الصغيرة مهم في الانتخابات الرئاسية، وقد منح أردوغان تلك الأحزاب مقاعدة محدودة في البرلمان على قوائم حزبه حينها، وهو أمر لا يغير من توازنات البرلمان بالنسبة للرئيس أردوغان الذي يعتمد على أصوات حزب الحركة القومي لتأمين الأغلبية المطلوبة، لكن في البلديات فإن لكل بلدية ميزانيتها التي يُستَفَاد منها سياسياً، لذلك فإن التفاوض عليها يكون صعباً.

وهنا شق حزب هدا بار الكردي الإسلامي طريقه في محافظات جنوب وشرق تركيا، حيث الغالبية الكردية، وقدَّم مرشحيه لها، فيما سيدعم الحزب الحاكم في بقية البلديات، لكن أصواته في المدن الكبيرة التي يحتاج إليها أردوغان تكاد لا تذكر.

وفي المقابل، فك حزب الرفاه الجديد الإسلامي تحالفه مع الرئيس أردوغان، وقرر تقديم مرشحين له في كل المحافظات بشكل سيؤثر سلباً في أصوات مرشح الحزب الحاكم، خصوصاً في الأناضول وإسطنبول، إذ إن نسبة أصوات الحزب في المدن الكبيرة تصل أحياناً إلى ٥٪، وفي معظمها أصوات انشقت عن الحزب الحاكم.

فيما يستمر التحالف بقوة بين حزب العدالة والتنمية الحاكم وحزب الحركة القومي كما جرت العادة، وخصوصاً في بلديات المدن الكبيرة، إذ سيتعاون الحزبان بدعم مرشحي الطرف الآخر، وعدم تقديم مرشح عنهم في ٥٩ بلدية في المحافظات الكبرى، وأهمها إسطنبول وأنقرة وإزمير، التي تُركَت لمرشحي حزب العدالة والتنمية، فيما قدم الحزب القومي مرشحين في المدن الكبرى في مرسين ومانيصا، حيث سيحظى بدعم أصوات ناخبي الحزب الحاكم الذي امتنع عن تقديم مرشحين له هناك. كذلك تنازل حزب العدالة والتنمية الحاكم للحزب القومي عن محافظات صغيرة مثل بارتن وأرزنجان وكرك قلعة وعثمانية، ليرشح فيها قياداته بدعم من ناخبي الحزبين. وفي المقابل امتنع الحزب القومي عن تقديم مرشحين في ٢٤ محافظة سيدعم فيها الحزب الحاكم.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن حزب العدالة والتنمية الحاكم قدّم وزير التعمير السابق مراد كوروم مرشحاً لبلدية اسطنبول الكبرى في مواجهة مع رئيس البلدية الحالي المعارض أكرم إمام أوغلو، وكوروم مرشح ضعيف لكنه يحظى بدعم القوميين له، ومع تشرذم أصوات تحالف المعارضة وتقديم أكثر من حزب معارض مرشحه في إسطنبول، فإن حظوظ كوروم ليست قليلة للفوز.

## اردوغان يراهن على ثلاثة عوامل

وفي المقابل قدم الحزب الحاكم مرشحاً من أصول قومية وهو تورغوت ألطون أوك لمنافسة مرشح بلدية أنقرة المعارض الحالي منصور يواش، الذي ينتمي لحزب الشعب الجمهوري، والذي هو الآخر من أصول قومية. لكن أرقام استطلاعات الرأي الحالية ترجح كفة ياواش للاحتفاظ بالبلدية، بسبب سمعته الطيبة وأدائه المتميز والنزيه خلال فترة حكمه في السنوات الخمس الماضية.

خاض الرئيس أردوغان الانتخابات الرئاسية الأصعب في مايو الماضي بسبب تراجع شعبية حزبه عبر سنوات الحكم، والأزمة الاقتصادية التي باتت متجذرة عبر عدة سنوات، لذا فإنه يدرك صعوبة الوضع على الأرض في الوقت الحالي، ويدرك أن استعادة بلديتي أنقرة وإسطنبول لكن يكون بالأمر السهل، وهو هنا يراهن على ثلاثة عوامل:

### الأول،

الاستفادة من تشتت المعارضة وأصواتها وترشيحها لأكثر من مرشح، خصوصاً في إسطنبول، حيث سيفقد رئيس البلدية الحالي المعارض أكرم إمام أوغلو أصواتاً كان قد كسبها في انتخابات ٢٠١٩ الأخيرة. لكن بسبب كاريزما إمام أوغلو، ونظر الكثيرين له على أنه المنافس الوحيد المتبقي أمام الرئيس أردوغان على الساحة السياسية، فإنه من المتوقع ألا يستجيب الناخبون المعارضون لدعم مرشحي أحزابهم، وأن يصوتوا لصالح إمام أوغلو مرة جديدة، لكن نسبة هؤلاء هي التي ستحدد مصير إمام أوغلو هذه المرة.

### الثاني،

محاولة ربط مرشحي المعارضة، وخصوصاً من حزب الشعب الجمهوري، بالإرهاب والتعاون مع حزب الشعوب الديمقراطية الكردي، كما فعل أردوغان في الانتخابات البرلمانية والرئاسية السابقة، وهي استراتيجية مؤثرة، خصوصاً في حال حصول هجوم من قبل حزب العمال الكردستاني قبل الانتخابات أو قيام الجيش التركي بعملية في شمال سورية أو العراق.

### الثالث،

ربط حصول البلديات على دعم مالي من الحكومة لمشاريعها الكبيرة، وخصوصاً بلديات المحافظات التي تأثرت بزلزال فبراير ٢٠٢٣، بفوز مرشح الحزب الحاكم في تلك المحافظات. ففي ٦ فبراير الماضي قال أردوغان خلال كلمة ألقاها في محافظة هاتاي في الذكرى الأولى للزلزال إنه «في حال عدم وجود انسجام بين البلدية والحكومة المركزية، فإن مدينة تلك البلدية لن تحصل على الدعم الكافي من أجل إعادة الإعمار والخروج من تبعات الزلزال المدمر».

وهنا يستخدم أردوغان قوة الحكومة وتأثيرها للضغط على الناخبين المحتاجين للإسراع بعملية إعادة الاعمار قبل أي شيء آخر. وقد كرر أردوغان تهديده هذا في أكثر من مناسبة.

## حزب الرفاه الجديد قد يكون الحصان الأسود في هذا السباق

كان حزب الرفاه الجديد بزعامة فاتح أربكان، نجل الزعيم الإسلامي الراحل نجم الدين أربكان، من الأحزاب المعارضة لسياسات الرئيس أردوغان وحزبه، لكنه انضم إلى تحالفه الحاكم في آخر لحظة في الانتخابات الرئاسية الماضية مقابل الحصول على ٤ مقاعد في البرلمان من حصة قوائم الحزب.

لكن حزب الرفاه الجديد استمر في توجيه انتقادات لسياسات الحكومة الاقتصادية بعد تلك الانتخابات، وعزز حضوره في الشارع لهذا السبب. وطالب حزب الرفاه الجديد بالحصول على دعم الحزب الحاكم للفوز ببلديتي كوجا علي وسكاريا، بالإضافة إلى ثلاث بلديات صغيرة في إسطنبول، لكن الرئيس أردوغان رفض ذلك العرض واعتبره ابتزازاً سياسياً.

وعليه قرر حزب الرفاه الجديد خوض الانتخابات البلدية منفرداً، واستفاد من ضم عدد من رؤساء البلديات من حزب العدالة والتنمية الحاكم الذين رفض أردوغان ترشيحهم مرة أخرى لنفس البلديات فانشقوا عنه. ومع تقارب الأيديولوجيا بين حزب الرفاه الجديد وحزب العدالة والتنمية الحاكم، فإن التنافس بينهما سيكون قوياً،

وسيحصل الرفاه الجديد على قسم من أصوات ناخبي الحزب الحاكم في كل البلديات التي سيترشح لها.

وأعلن حزب الرفاه الجديد عن التنافس على ٥١ بلدية، بينها بلدية مدينة إسطنبول، و٤٥٦ بلدية مقاطعة صغيرة في محافظات الأناضول وإسطنبول وأنقرة.

وتشير استطلاعات الرأي إلى أن ناخبي حزب العدالة والتنمية الغاضبين من سياسات الرئيس أردوغان، الذين فضلوا التصويت لحزب الحركة القومية في الانتخابات الأخيرة في إشارة إلى انزعاجهم من سياسات أردوغان لكن دون أن يدفعهم ذلك إلى دعم مرشح المعارضة، قد يتجهون هذه المرة إلى دعم مرشحي حزب الرفاه الجديد في الانتخابات البلدية، مما سيفقد الحزب الحاكم قدراً مهماً من الأصوات، خصوصاً من قبل التيار الديني الذي أزعجه موقف الحكومة من أزمة غزة بسبب استمرار التجارة مع إسرائيل، وكذلك زيارة الرئيس أردوغان للقاهرة والمصالحة مع الرئيس عبدالفتاح السيسي.

ويرى المحلل السياسي ابرهيم أوصلو أن حزب الرفاه الجديد بنى حملته الانتخابية بوصفه حزباً معارضاً لسياسات الرئيس أردوغان، وأنه مع ترشيحه لعدد كبير من المرشحين في مختلف المحافظات التركية، فإنه قد يحقق نتائج مفاجئة تضعه على خريطة الأحزاب المؤثرة في هذه الانتخابات.

## تفكّك جبهة المعارضة

### أولاً، حزب الشعب الجهوري

بعد خسارة زعيم الحزب كمال كليجدار أوغلو الانتخابات الرئاسية في مايو الماضي، أُطيحَ به من زعامة الحزب في نوفمبر الماضي، وتولى أوزغور أوزال المقرّب من أكرم إمام أغلو زعامة الحزب.

ونشأ عن ذلك انقسام جزئي في داخل الحزب لصالح التيار العلوي، الذي لا يزال يدعم كليجدار أوغلو، ولن يقدم الدعم المطلوب على الأرض في هذه الانتخابات أملاً في تحقيق نتائج ضعيفة تسمح بإجراء انتخابات داخلية جديدة

وعودة كليجدار أوغلو إلى زعامة الحزب، وهو أمر سيؤثر في أصوات ناخبي الحزب من التيار العلوي، أو قسم منه، على الأقل في الأناضول.

لكن تركيز زعيم الحزب الحالي ينصب على الاحتفاظ بالبلديات الكبرى التي انتزعها الحزب في انتخابات عام ٢٠١٩ من الحزب الحاكم، وأهمها أنقرة وإسطنبول، وهنا تنصب جهود الحملة الانتخابية على فريق رئيسَي البلدية أكثر من كوادر الحزب، لكن عملية مراقبة صناديق الاقتراع في أنقرة وإسطنبول ستكون في خطر بسبب الحاجة إلى عدد كبير من كوادر الحزب للمراقبة، خصوصاً مع تكرار الاتهامات للحزب الحاكم بالتزوير في الانتخابات.

وبسبب حداثة عهد أوزغور أوزال بزعامة الحزب، وافتقاده للكاريزما المطلوبة، فإن الحزب لم يعلن استراتيجية واضحة لحملاته الانتخابية، سوى التركيز على الوضع الاقتصادي وانتقاد سياسات الحكومة، وهي استراتيجية لم تثبت نجاعتها في الانتخابات السابقة، وعليه فإن الحزب قد يخسر بعض البلديات في الأناضول.

لكنْ في إسطنبول وأنقرة يعتمد المرشحان عن حزب الشعب الجمهوري هناك على سمعتهما وأدائهما في الفترة الماضية. وإن كان وضع مرشح الحزب في أنقرة منصور ياواش يبدو جيداً حتى الآن، بحسب استطلاعات الرأي الأخيرة، فإن أكرم إمام أوغلو سيواجه منافسة شديدة وصعبة في إسطنبول، بسبب تقديم حزب الجيد المعارض وحزب الشعوب الديمقراطية مرشحين هناك ستذهب إليهما جزء من الأصوات التي ساندت إمام أوغلو عام ٢٠١٩.

وحتى بداية شهر مارس الحالي يبدو أكرم إمام أوغلو متقدماً على مرشح الحزب الحاكم بثلاثة نقاط فقط، وهو فارق ضئيل يمكن جسره لاحقاً.

## ثانياً، حزب الجيد القومي المعارض

بادرت زعيمة حزب الجيد السيدة ميرال أكشنار إلى فك التحالف مع المعارضة وحزب الشعب الجمهوري بعد الانتخابات الرئاسية الماضية، وألقت باللوم في خسارة تلك الانتخابات على كمال كيلجدار أوغلو مرشح المعارضة حينها، وأعلنت أن حزبها سيخوض الانتخابات البلدية مُنفرداً، وهو ما دفع العديد من قيادات الحزب إلى الاستقالة، لأنهم اعتبروا قراراها هذا انتحاراً سياسياً، ودعماً بشكل غير مباشر لحزب العدالة والتنمية الحاكم، لأنه من المعروف أن أصوات حزب الجيد وحدها لا توفر الدعم الكافي لفوز مرشحيها في هذه الانتخابات، وأن تشتيت أصوات المعارضة يصب في صالح مرشح التحالف الحكومي.

وهكذا وجدت السيدة ميرال أكشنار صعوبة في العثور على مرشحين أقوياء، لذا اضطرت إلى ترشيح عدد من نواب الحزب في البرلمان لهذه الانتخابات في إسطنبول وأنقرة وإزمير وبالكسير ودنيزلي وبورصة وأضنة، وهي محافظات يتقدم فيها حزب الشعب الجمهوري حالياً بمرشحيه على حزب العدالة والتنمية، وعليه يمكن اعتبار سياسة حزب الجيد تصب في صالح الحزب الحاكم في هذه الانتخابات. لكن السيدة ميرال أكشنار تدافع عن موقفها هذا بالقول بأن التحالف مع حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات السابقة أدى إلى تراجع شعبية حزبها، بسبب انزعاج الناخبين القوميين من هذا التحالف مع حزب يساري ومرشح علوي،

لذا فإنها رغم علمها بأنه قد لا تفوز ببلديات في هذه الانتخابات، إلا أنها تأمل في استعادة شعبية حزبها من خلال النسبة العامة من الأصوات على مستوى الجمهورية، عبر استقطاب الأصوات القومية المعارضة بشكل عام على حساب حزب الحركة القومية الداعم للحكومة.

## ثالثاً، حزب الشعوب الديمقراطي الكردي

مثّلت أصوات الكرد أهمَّ عامل ساعد على نجاح المعارضة في انتزاع العديد من البلديات من الحزب الحاكم عام ٢٠١٩، وخصوصاً في أنقرة وإسطنبول، حيث لم يرشح الحزب الكردي منافسين من طرفه ودفع ناخبيه إلى دعم مرشحي المعارضة هناك.

لكن بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة، بدأ الحزب الكردي في أخذ مسافة من المعارضة، وخصوصاً حزب الشعب الجمهوري، الذي اتهمه بعدم الوفاء له، والتهرب من «رد الجميل» للناخبين الكرد في الانتخابات البرلمانية الأخيرة من خلال رفض ضم الحزب الكردي في التحالف السياسي.

كما اعتبر الحزب الكردي أن تحالفه مع المعارضة في الانتخابات الأخيرة أدى إلى تراجع نسب التصويت في المحافظات ذات الأغلبية الكردية في جنوب تركيا وشرقها.

لذا سعى الحزب إلى التفاوض بشكل غير مباشر مع حزب العدالة والتنمية الحاكم في هذه الانتخابات، وعرض خلال تصريحات متفرقة دعم مرشح الحزب الحاكم في إسطنبول من خلال تشتيت أصوات المعارضة هناك، وتقديم مرشح له يقلل من حظوظ مرشح المعارضة إمام أوغلو في الفوز، مقابل وعد من أردوغان بعدم تكرار ما حصل بعد انتخابات عام ٢٠١٩، حيث قام وزير الداخلية حينها سليمان صويلو بعزل أكثر من ٨٠ رئيس بلدية كردياً منتخباً في جنوب وشرق تركيا بحجة تورطهم في دعم «الإرهاب»، وعيّن بدلاء عنهم هناك من المقربين من الحزب الحاكم. لكن أردوغان رفض التعليق على هذا العرض.

وعليه، فإن الحزب الكردي سيخوض الانتخابات منفرداً دون أي تحالف، وحظوظه قوية في كسب عدد كبير من بلديات جنوب تركيا وشرقها في حال أقنع ناخبيه بالمشاركة في الانتخابات، لكن مرشحه لبلدية إسطنبول لن تكون له أي حظوظ، كما أن غالبية ناخبيه هناك من المتوقع لهم دعم أكرم إمام أوغلو وعدم التصويت لمرشح الحزب الكردي، وذلك لأن القاعدة الحزبية للحزب الكردي في إسطنبول تغلب عليها الطبقة الوسطى المثقفة سياسياً، والتي تعلم أن دعم مرشح الحزب لأسباب حزبية بحت سيصب في صالح مرشح الحكومة التي يرفضون سياساتها.

## استنتاجات

ستكون الانتخابات البلدية هذا العام حُبلى بالمفاجآت، بسبب تشتت أصوات الناخبين، وتراجع التحالفات السياسية، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان تخمين الفائز في أي بلدية حتى تلك التي تبدو مضمونة لحزب معين. كما أن رد فعل الناخبين على الوضع الاقتصادي قد يكون أكبر هذه المرة ضد الحزب الحاكم، على اعتبار أن الناخب قد أعطى فرصة أخيرة للرئيس أردوغان في الانتخابات الرئاسية الماضية لكنه لم يرَ أي تحسن في الوضع الاقتصادي، بل إن الرئيس أردوغان تراجع عن عدد من وعوده الانتخابية بعد الانتخابات، وخصوصاً فيما يتعلق برفع أجور المتقاعدين، وهي كتلة انتخابية مهمة بالنسبة للحزب الحاكم.

كما أن المعارضة بصورتها وأدائها السابق في الانتخابات الرئاسية لا تعطي كثيراً من الأمل للناخبين، لذا فإن التركيز سيكون على انتخابات بلدية إسطنبول تحديداً، من أجل استكشاف شعبية الرئيس أردوغان وحزبه وسياساته، فيما من المتوقع أن تشهد نتائج انتخابات البلديات الأخرى مفاجآت، وربما صعوداً للأحزاب الصغيرة على حساب الأحزاب الكبيرة التقليدية.

د.سنان سيدي :

# انتخابات تقرر مستقبل تركيا

*فورين بوليسي/ الترجمة :المرصد

لقد مر أقل من عام منذ فاز الرئيس رجب طيب أردوغان بالانتخابات الرئاسية التركية وحصل على فترة ولاية ثالثة في منصبه، والتي ستستمر حتى عام ٢٠٢٨.

وينص الدستور التركي (الذي تم تعديله مؤخرًا بمبادرة من أردوغان في عام ٢٠١٧) على أنه لا يمكن لأي شخص أن يتولى منصب الرئاسة. الرئاسة بعد فترتين، وهو إزعاج قانوني تمكن أردوغان من تجنبه بسهولة في عام ٢٠٢٣.

لكن المفتاح لاستمرار مسيرة أردوغان السياسية قد يكمن في الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في ٣١ مارس/آذار. وإذا فاز أردوغان، فقد يسعى إلى إصلاح دستوري آخر - والتزام جديد بالتعاون في السياسة مع الشركاء السياسيين اليمينيين المتطرفين.

يقوم أردوغان الآن بحملة نشطة نيابة عن حزب العدالة والتنمية ويروج لمرشحيه لرئاسة البلديات للفوز في المدن الكبرى في البلاد، والتي خسر حزب العدالة والتنمية الكثير منها في عام ٢٠١٩، وفي المقام الأول اسطنبول وأنقرة.

وهذا ليس مشروع غرور بالنسبة لأردوغان، إن السيطرة على عالم الحكومة المحلية والإقليمية ستسمح له أيضًا باستعادة السيطرة على نظام غنائم

واسع متجذر في المستوى المحلي.

ولطالما كان أساس شعبية أردوغان هو قدرة حزب العدالة والتنمية على منح تصاريح البناء، والسيطرة على تقسيم المناطق، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية الحضرية لأنصاره الحزبيين.

تعتبر الانتخابات المحلية حاسمة بالنسبة لأردوغان لأنها يمكن أن تمنحه الفرصة لوضع دستور جديد، والذي يمكن أن يلغي حدود الولاية الرئاسية والعناصر المتبقية من استقلال القضاء .

وقد أكد أردوغان مؤخرا أن هذه ستكون ولايته الأخيرة في منصبه، وأنه لن يسعى لإعادة انتخابه رئيسا في عام ٢٠٢٨.

لكن الاستفتاء الدستوري الأخير في تركيا يظهر أن أردوغان يمكن أن يستخدم النصر الانتخابي للبحث عن تغييرات دستورية تفيده شخصيا. ومن الممكن بسهولة استغلال النصر على المستوى المحلي كتفويض سياسي من هذا النوع.

بمعنى آخر، تمثل الدورة الانتخابية المقبلة الفرصة لأردوغان لتعزيز سلطته على المستويين الوطني والمحلي، وتعزيز هيمنته على النظام السياسي التركي بأكمله لسنوات قادمة.

## ما هي فرص نجاحه؟

لقد دمر أردوغان اقتصاد البلاد ، ودمر الطبقة الوسطى. ولوضع ذلك في الاعتبار، في فبراير ٢٠١٧، بلغت العملة التركية دولارًا واحدًا أي ما يعادل حوالي ٣٫٦ ليرة تركية.

> **إذا استعاد حزب أردوغان اسطنبول، فقد تتبع ذلك تحولات كبيرة**

واليوم، يعادل الدولار الواحد ٣١ ليرة تركية، مما يضمن انحدار قدرة الأتراك على السفر إلى الخارج وقدرتهم الشرائية العامة إلى حد لا يمكن استيعابه.

ويقترب التضخم الفعلي للمستهلك من ١٢٠٪ سنويا، وفقا لمجموعة ENAG المستقلة، ويبدو أن معظم القوى العاملة بأجر تعتمد على الحد الأدنى للأجور (حوالي ٥٣٠ دولارا شهريا).

لقد خرجت أسعار الإيجارات في سوق الإسكان عن نطاق السيطرة. لم تتعاف تركيا بعد من الآثار المدمرة التي خلفها زلزال العام الماضي، الذي أودى بحياة أكثر من ٥٠ ألف شخص ودمر ١١ مقاطعة من مقاطعات البلاد البالغ عددها ٨١ مقاطعة.

الحياة اليومية في تركيا لا تطاق بالنسبة للغالبية العظمى من مواطنيها و إذا تمكن حزب العدالة والتنمية من استعادة المدن الكبرى مثل إسطنبول وأنقرة، والتي يديرها حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي منذ عام ٢٠١٩، فلن يكون ذلك بسبب قيام مرشحي حزب العدالة والتنمية لمنصب رؤساء البلديات بإقناع الناخبين بأن حزبهم يمكنه تقديم خدمات أفضل. الحوكمة الاقتصادية. ولو كان الأمر كذلك، لما خسروا المدن الكبرى لصالح حزب الشعب الجمهوري قبل خمس سنوات.

إذا فاز حزب العدالة والتنمية، فسيكون ذلك بسبب عاملين رئيسيين: عدم كفاءة أحزاب المعارضة وعامل أردوغان.

وكما هو الحال مع الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٣، إذا كانت المعارضة السياسية تحاول السماح لحزب العدالة والتنمية وأردوغان بالفوز، فإن «إستراتيجيتها» الانتخابية الحالية هي على وجه التحديد الطريقة التي ستتبعها للقيام بذلك.

> **الانتخابات المحلية هي المفتاح لاستمرار مسيرة أردوغان السياسية**

وعلى عكس انتخابات ٢٠١٩ و٢٠٢٣، فإن ائتلاف تحالف الأمة المعارض لم يعد موجودا. وهذا يعني أن قدرة الناخبين على التجمع حول مرشح واحد لرئاسة البلدية تدعمه أحزاب المعارضة الرئيسية قد تبددت.

ولا يوجد مكان أكثر أهمية من اسطنبول وأنقرة، وهما الجائزتان الكبيرتان لأردوغان.

رئيس بلدية إسطنبول من حزب الشعب الجمهوري، أكرم إمام أوغلو - الذي فاز بالسباق مرتين في عام ٢٠١٩ على الرغم من محاولات أردوغان لحرمانه من الفوز من خلال إعادة الانتخابات القسرية - لم يكن منتصرا إلا لأنه كان مدعوما من جميع الأحزاب في تحالف الأمة وكذلك الشعوب الموالية للكرد. «الحزب الديمقراطي (HDP).» وفي الوضع الحالي، لم يعد التحالف يدعم ترشيح إمام أوغلو، كما أن مجموعات أخرى، مثل حزب الشعوب الديمقراطي والحزب الصالح الذي تتزعمه ميرال أكشينار ، تقدم مرشحيها الخاصين.

ويواجه رئيس بلدية أنقرة المنتمي لحزب الشعب الجمهوري، منصور يافاش، نفس الخطر. ومن دون أن تتوحد المعارضة خلف المرشحين لرئاسة البلدية، فإن لدى أردوغان الفرصة لاستغلال الانقسامات داخل معسكر المعارضة.

يمكن أن يُعزى فشل المعارضة في الحفاظ على تحالفها المناهض لأردوغان إلى المعارك التافهة والمظالم الشخصية. ببساطة، يرغب كل حزب سياسي في أن يحصل على منصب عمدة خاص به أو أن يُعرض عليه فرص الحكم البلدي مقابل دعم مرشح معين، مثل إمام أوغلو.

والمشاحنات على الترشيح لمنصب رئيس البلدية لا تحدث فقط بين الأحزاب المتنافسة. ويعاني حزب الشعب الجمهوري من صراع داخلي، حيث تتنافس شخصيات متعددة بشدة لتأمين الترشح، كما يظهر من خلال نخب الحزب التي تقاتل من أجل تأمين الترشيح لمنصب عمدة مقاطعة هاتاي. من الواضح مرة أخرى أن الأولوية الرئيسية للمعارضة لا تركز على احتواء وصول أردوغان إلى السلطة، بل تتعلق بالفوز بالمنصب على المستوى المحلي.

وهنا يأتي دور عامل أردوغان. في ظاهر الأمر، فإن المرشحين الذين يقدمهم حزب العدالة والتنمية لأماكن مثل إسطنبول وأنقرة هم أفراد غير معروفين نسبياً، ومن الواضح أنهم لا يتمتعون إلا بالقليل من الكاريزما.

على سبيل المثال، لا ينبغي لمراد كوروم، منافس حزب العدالة والتنمية لإمام أوغلو، أن يحظى بفرصة الفوز. وباعتباره وزيرا سابقا للبيئة، يبدو أن كوروم يفتقر إلى الفطنة السياسية، ومهارات الحملات الانتخابية، وشهرة الاسم. وقد لا يكون هذا مهما في نهاية المطاف، حيث أن حملة كوروم تتعزز بدعم أردوغان.

ويحتل أردوغـان مركز الصدارة في العديد من السباقات الإقليمية ويروج لمرشحي حزب العدالة والتنمية.

صحيح أن السجل الاقـتـصـادي لحزب الـعـدالـة والتنمية وأردوغان يجعل الناخبين يشعرون بالاستياء، لكن يجب على المرء أن يتذكر أن أردوغان لا يتحدث عن حالة الاقتصاد عندما يقوم بحملاته الانتخابية نيابة عن مرشحي حزب العدالة والتنمية. فهو يتحدث إلى الناخبين في بيئة إعلامية تحمي بشكل كبير أردوغان وإدارة حزب العدالة والتنمية الكارثية للبلاد.

وبدلاً من ذلك، يستخدم أردوغان المنبر المتنمر لعرض إنجازات حكومته، مثل التقدم الذي أحرزه قطاع الدفاع. وقد ظهر ذلك بوضوح في التوقيت الأخير الذي صعد فيه رائد فضاء تركي إلى محطة الفضاء الدولية للمرة الأولى وقيام أول طائرة مقاتلة تركية منتجة محليا برحلتها الأولى.

لا تنتقص أي من هـذه المبادرات من واقع الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الجمهور، لكنها تظهر أن أردوغان (وبالتبعية، مرشحيه المختارين لرئاسة البلدية) يبدو أكثر اهتمامًا بقضايا الحكم من المعارضة المنقسمة التي تتصارع فقط على مناصب محلية تافهة. . وإذا نجح أردوغان في ترويج هذه الرسالة، فإن حزب العدالة والتنمية سينجح في الحصول على عدد وافر من الأصوات، وهو كل ما يتعين عليه القيام به.

وما يفتقر إليه أردوغـان في الأداء الاقتصادي لجذب الناخبين، يعوضه بوحدة الهدف ووحدة الدعم.

> **تمثل الدورة الانتخابية المقبلة الفرصة لأردوغان لتعزيز سلطته وتعزيز هيمنته**

ويدعم مرشحو حزبه في الانتخابات المحلية أعـضـاء مـا يسمى بـتـحـالـف الـشـعـب. ويمثل هذا وفرة من الأحـــزاب اليمينية البغيضة التي اختارت الانـضـمـام إلـى عربة أردوغان. وفي مقابل ولائهم، سيكافئهم أردوغان من خلال مزيج من تمرير أولوياتهم التشريعية أو دعمهم في البلديات التي لا يتنافس عليها حزب العدالة والتنمية.

وفي حالة اختيار أردوغان متابعة إصدار دستور جديد بعد انتخابات ٣١ مارس/آذار، سيكون من العدل الافتراض أن الأحزاب في تحالفه سوف تريد صوتًا قويًا لتحقيق الأهداف المنشودة منذ فترة طويلة، مثل الحد من النطاق والتعريف. وتنفيذ العلمانية. ومرة أخرى، يبدو أن أردوغان يركز بشدة على الفوز بدورة انتخابية أخرى، في حين أن المعارضة مستعدة لتسليمها له.

وقد تقبل حلفاء تركيا الغربيون بالفعل حقيقة مفادها أن أردوغان سيحكم البلاد حتى عام ٢٠٢٨. ولكن ينبغي لهم الآن أن يأخذوا في الاعتبار أنه بعد الانتخابات المحلية التي ستجرى هذا الشهر، قد تتخذ الديمقراطية التركية خطوة أخرى نحو انقراضها بالكامل.

***سنان سيدي هو أستاذ مشارك في دراسات الأمن القومي في جامعة مشاة البحرية وزميل كبير غير مقيم في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات.**
**تويتر: @SinanCiddi**

# «أيقونة المعارضة» في إسطنبول.. نتيجة الانتخابات «ستغير الموازين»

ضياء عودة - إسطنبول:قبل ٥ سنوات صعد نجم أكرم إمام أوغلو في تركيا عندما تمكن من إنهاء حكم حزب «العدالة والتنمية» لبلدية إسطنبول، وبينما يواجه الآن ذات الاستحقاق، يرى مراقبون وخبراء أن معادلة «الربح والخسارة» الخاصة به هذه المرّة قد تؤسس لمرحلة جديدة.

ولن تنسحب تفاصيل هذه المرحلة وحيثياتها على الصعيد الشخصي لإمام أوغلو فحسب، وهو مرشح رئاسة البلدية الحالي عن حزب «الشعب الجمهوري»، بل على المشهد السياسي الداخلي للبلاد ككل.

يتنافس إمام أوغلو في انتخابات يوم ٣١ من مارس مع مراد قوروم القادم من وزارة البيئة والتحضر العمراني مرشح «تحالف الجمهور»، الذي يضم الحزب الحاكم وحليفه حزب «الحركة القومية».

ورغم وجود مرشحين آخرين مستقلين ويتبعون لأحزاب أخرى ينظر إلى اسمه مع قوروم بعين الأهمية والتركيز، وذلك من زاوية الصراع الذي احتدم في السابق في ٢٠١٩ ومساعي الرئيس التركي رجب طيب إردوغان الحالية مع حزبه لاستعادة إرثهم في إسطنبول.

كما يُنظر إليه وهو السياسي المحسوب على فئة الشباب من معادلة يحكم حلّها سؤالان، الأول: ماذا لو حظي مرة ثانية بكرسي البلدية؟ والثاني: ما الذي

> إذا فاز فإن يده ستكون أقوى بكثير وستحدد الانتخابات مستقبله السياسي

ينتظره لو خسر إن كان داخل حزبه أو في المشهد السياسي ككل؟

## من هو إمام أوغلو؟

وفقا لسيرته الذاتية ولد إمام أوغلو في طرابزون، وهي منطقة تقع على شواطئ البحر الأسود عام ١٩٧٠، ودرس إدارة الأعمال في جامعة إسطنبول وحصل على شهادة ماجستير في الإدارة.

وعمل في شركة بناء تملكها عائلته قبل أن يدخل السياسة قبل نحو ١٥ عاماً في صفوف حزب «الشعب الجمهوري».

في عام ٢٠١٤ انتخب رئيسا لبلدية بيليك دوزو التابعة لإسطنبول.

ورغم أنه عضو في «الشعب الجمهوري» العلماني أتاحت له قاعدة شعبية في ٢٠١٩ الحصول على دعم حزب «الشعوب الديموقراطي» الكردي وعلى دعم حزب «الجيد» القومي الليبرالي.

لكن ما حاز عليه سابقا لم يعد متاحا الآن، حيث يخوض المواجهة منفردا ودون أي تحالفات، ما يزيد من تعقيدات معادلة الفوز والخسارة المرتبطة به، حسب مراقبين.

في الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٩، كان أحد أكثر الأمور التي تم الحديث عنها بعد انتخاب أكرم إمام أوغلو عمدة بلدية إسطنبول هو ما إذا كان سيكون مرشحا للرئاسة وما إذا كان سيفوز إذا كان كذلك.

واستمر الأمر خلال عملية اختيار المرشحين لانتخابات ٢٠٢٣. ومع ذلك، عندما كان المرشح الرئاسي كمال كيليتشدار أوغلو، لم يكن من الممكن اختبار الطرح المذكور.

ويقول الخبراء الآن ومن بينهم المحلل السياسي فراس رضوان أوغلو وعلي أسمر إنه وإذا فاز إمام أوغلو مرة أخرى (دون الحاجة إلى تحالف) فإن يده ستكون أقوى بكثير وستحدد الانتخابات مستقبله السياسي.

وفي حالة غير ذلك قد يستقر به الحال للانسحاب من المشهد السياسي.

## «جدل ودعاوى»

لا تعرف حتى حظوظ فوز إمام أوغلو مرة أخرى برئاسة بلدية إسطنبول، وتظهر بعض النتائج التي تعرضها شركات استطلاع الرأي نسب متقاربة مع منافسه مراد قوروم.

قبل انتخابات الرئاسة والبرلمان كان إمام أوغلو قد تعرض لدعاوى قضائية، ساهمت إلى حد كبير في عملية إبعاد اسمه عن قائمة منافسي إردوغان.

وجاءت الدعاوى بناء على كلمات ألقاها عقب قرار «اللجنة العليا للانتخابات» بإعادة إجراء الانتخابات المحلية في إسطنبول للمرة الثانية في ٢٠١٩، قائلا إن الذين ألغوا الانتخابات (الأولى) هم «أغبياء»

> دائما ما كان إمام أوغلو يؤكد على أنه مستهدف من الحكومة

(حمقى).

علاوة على ما سبق كان اسمه محط جدل كبير خلال السنوات الماضية.

ولأكثر من مرة تحول إلى هدف لوسائل الإعلام ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، من منطلق «سوء إدارته للبلدية» و»الإجازات التي كان يقضيها في أوقات الكوارث».

لكن في المقابل دائما ما كان إمام أوغلو يؤكد على أنه «مستهدف» من الحكومة، وتوصلت بعض الأوساط المعارضة في وقت سابق أنه يشكل تحديا بالنسبة للرئيس التركي على نحو خاص.

يعتبر الصحفي والباحث السياسي التركي، علي أسمر أن إمام أوغلو «رابح على الحالتين».

ويوضح حديثه بالقول: «إن فاز بالانتخابات سيصبح رئيس بلدية اسطنبول وإن خسر سيصبح رئيس (الشعب الجمهوري) وسيكون من مرشحي الانتخابات الرئاسية التركية القادمة».

«يمكن القول إنه منذ زمن بعيد لم يأت منافس لحزب العدالة والتنمية بميزات إمام أوغلو»، كما يضيف أسمر لموقع «الحرة».

ويشير إلى أنه «من عائلة محافظة، وهذا ما يميزه عن باقي شخصيات حزب الشعب الجمهوري العلمانية المتشددة».قبل أن يتسلم منصب رئيس البلدية كان إمام أوغلو معروفا بغناه المادي، وهو ما زاد له أهمية في مشوار تطوره السياسي.ويعتقد أسمر أنه وفي كلا الحالتين «سيلعب دورا مهما في المشهد السياسي التركي مستقبلا».

## «الموازين ستتغير»

ويرى الكاتب والمحلل السياسي التركي، فائق بولوت أنه في حالة فوز إمام أوغلو أو خسارته «ستتغير موازين القوى المحلية والسياسية في البلاد».

وقد «تجرى تغييرات كبيرة جدا في حزب المعارضة الرئيسي (الشعب الجمهوري)»، وفق حديث بولوت لموقع «الحرة».

بولوت يعتبر أن فوز عمدة البلدية الحالي مجددا هي «معادلة صعبة وستسفر عن نتائج في كلا الحالتين».

ويعتقد أن التغييرات التي قد نراها ستكون «في حالة فوز إردوغـان ومرشحيه أو إمام أوغلو وباقي مرشحي الشعب الجمهوري».

ويشير الباحث أسمر إلى أن إمام أوغلو «أصبح أيقونة للمعارضة التركية، كونه الوحيد الذي استطاع سلب مدينة إسطنبول من كنف العدالة والتنمية».

ومن جانب آخر لديه فريق إعلامي قوي جدا، ويحاول دائما «إتقان دور الضحية والتأكيد على أن الحكومة هي من تعرقله، ما يكسبه تعاطفا شعبيا»، حسب الباحث.

# باحث تركي: إمام أوغلو رابح على الحالتين

## «الصراع الآن أكبر»

وستبدأ عملية الاقتراع صباح يوم ٣١ من مارس. وسيكون اليوم الأول من أبريل تاريخا جديدا على صعيد بلديات المقاطعات، خاصة إسطنبول وأنقرة.

ويحاول إردوغان وحزبه الحاكم في هذه الانتخابات استعادة إرث حزبه في إسطنبول، ورغم بقاء تحالفه مع «الحركة القومية» خسر دعم حزب «الرفاه من جديد» الذي يتزعمه فاتح إربكان.

مـن جانب المعارضة وبالتحديد «الشعب الجمهوري» تعتبر هذه الانتخابات الأولى التي يخوضها بعد الخسارة التي مني بها رئاسيا وبرلمانيا، في مايو ٢٠٢٣.

الحزب المذكور الآن بزعيم جديد هو أوزغور أوزيل، والذي خلف كليتشدار أوغلو بعد هزيمته أمام إردوغان.

ويحاول الآن تثبيت أقدام إمام أوغلو من جديد في إسطنبول ومنصور يافاش في أنقرة، مع غياب أي ملامح لما ستكون عليه النتائج في يوم ٣١ من مارس.

ويوضح المحلل السياسي التركي، فراس رضوان أوغلو أن «الأدوار القادمة للمعارضة في تركيا ستختلف»، وأن الأحزاب على هذه الضفة تدرك وتعرف أن إردوغان لن يترشح مرة أخرى، ولذلك لابد من حسابات أخرى.

الحسابات لا تقتصر على الأحزاب الكبرى بل تشمل أيضا الأحزاب الصغيرة التي تحاول تثبيت نفسها، كما يقول رضوان أوغلو لموقع «الحرة».

فيما يتعلق بإمام أوغلو يرى المحلل أن «نجاحه وفشله مرتبط بحزبه (الشعب الجمهوري) وما إذا كان الأخير بصدد دعمه لأمور قادمة أم لكونه تحول إلى اسم فاعل».

ويضيف أن فوزه واستمراريته في بلدية إسطنبول سيكون «قويا»، فيما يريد «العدالة والتنمية» الاستفادة من انتصاره في الرئاسة والبرلمان لاستعادة البلدية الكبرى.

«البلديات هي مقياس ومعيار رأي الناخب في كل منطقة وفي كل مدينة، وترسم الرأي المستقبلي في الانتخابات القادمة»، كما يتابع رضوان أوغلو، مشيرا إلى أن الاحتمالات ما تزال مفتوحة حتى الآن.

ويعتقد الباحث علي أسمر أن «حظوظ إمام أوغلو مرتفعة، لكن يجب أن لا ننسى أن التحالفات الحزبية تتغير بسرعة في تركيا، وهي الفيصل بين الرابح والخاسر».

وإذا ما تراجع حزب «الرفاه من جديد» عن مرشحه في اسطنبول وعاد لدعم مراد قوروم سيؤثر ذلك بالسلب على إمام أوغلو، حسب الباحث.

ويشير من جانب آخر إلى العنصر الكردي في الانتخابات»، وما قد يشكله في حال تكرر السيناريو الخاص به في ٢٠١٩.

*موقع فضائية «الحرة»الامريكية

# الانتخابات المحلية في تركيا ومصير أردوغان

*موسوعة المونيتور الامريكية/ الترجمة:المرصد

أمبرين زمان:في ٣١ مـارس/آذار، سيدلي (أو لن) الناخبون المسجلون في تركيا، البالغ عددهم ٦١,٤٤١,٨٨٢، بأصواتهم لانتخاب رؤساء البلديات في ٨١ مقاطعة والعديد من المقاطعات والمناطق الفرعية الأخرى في الانتخابات المحلية التي توصف على نطاق واسع بأنها الفرصة الأخيرة للمعارضة لوقف انحدار تركيا إلى الاستبداد الكامل في عهد الرئيس. رجب طيب أردوغان.

تشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى أن حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي سينجح في الاحتفاظ بالسيطرة على عاصمة البلاد أنقرة بفارق كبير، وعلى ثالث أكبر مدنها إزمير، ولو بفارق ضئيل.

وإذا ثبتت صحة الاستطلاعات، فمن المتوقع أن ينتزع حزب الشعب الجمهوري مدينة بورصة، رابع أكبر مدينة في تركيا وموطن صناعة النسيج الضخمة، من حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي يتزعمه أردوغان أيضًا.

لكن الأمر الأكثر أهمية هو أن رئيس البلدية الحالي لحزب الشعب الجمهوري، أكرم إمام أوغلو، يبدو أنه يستعد للفوز مرة أخرى في إسطنبول، التي تمثل ١٨٪ من مواطني تركيا البالغ عددهم ٨٦ مليون نسمة. وتشير استطلاعات الرأي إلى تقدمه بنسبة تتراوح بين ١ و٩ نقاط مئوية على منافسه الباهت من حزب العدالة والتنمية، مراد كوروم.

> فوز المعارضة قد يؤدي إلى زعزعة المشهد السياسي في تركيا بطرق لا يمكن التنبؤ بها

في الحقيقة، فإن المنافسة في إسطنبول تدور في الواقع بين إمام أوغلو وأردوغـان، الذي يصر على أن مستقبل تركيا ذاته على المحك. والأرجح، كما قد يزعم العديد من معارضي أردوغان، هو أن مستقبله هو الذي أصبح على المحك.

ويقولون إنه في حالة فوز إمام أوغلو، فإن مسيرته إلى الرئاسة في الانتخابات المقبلة، بعد أربع سنوات من الآن، لن يكون من الممكن إيقافها. ويحذر آخرون من أن أربع سنوات هي فترة طويلة.

إمام أوغلو، وهو مقاول سابق غير معروف ينحدر مثل أردوغان من منطقة البحر الأسود، ترك بصمته في الانتخابات المحلية في مارس ٢٠١٩ عندما تغلب على حزب العدالة والتنمية، ليس مرة واحدة ولكن للمرة الثانية أيضًا.

لقد شعر أردوغـان بالصدمة من الغضب الشديد بسبب خسارة مدينته الأصلية، الأمر الذي دفعه إلى السلطة كأول عمدة إسلامي لها في عام ١٩٩٤. ومستشهداً بمزاعم لا يوجد بها أدلة كافية عن حدوث مخالفات، أمر أردوغان بإعادة التصويت في يونيو/حزيران. فاز إمام أوغلو مرة أخرى، هذه المرة بأغلبية ساحقة.

هناك عدة عوامل ترجح كفة إمام أوغلو على الرغم من عدم تكافؤ الفرص على الإطلاق، بما في ذلك قبضة حزب العدالة والتنمية الخانقة على وسائل الإعلام الرئيسية.

## الأزمات الاقتصادية

وفي المقام الأول، الحالة المزرية التي يعيشها الاقتصاد التركي، والتي من المتوقع أن تؤثر على تصنيفات حزب العدالة والتنمية في جميع أنحاء البلاد. لقد ترك التضخم الجامح حتى أكثر الموالين لحزب العدالة والتنمية حماسة ساخطين، مع تزايد عدد الذين انشقوا وانضموا إلى حليف أردوغان السابق، حزب ينيدن الرفاه، بقيادة فاتح أربكان، نجل الراحل نجم الدين أربكان، معلم أردوغان وأول رئيس إسلامي لتركيا. وزير.

وقال عثمان أتالاي، وهو مسؤول مخضرم في IHH، أكبر منظمة إغاثة إسلامية في تركيا: «يقول العديد من الأشخاص من حولي إنهم سيصوتون لصالح حزب الشعب الجمهوري بسبب الصعوبات المالية التي يواجهونها وبسبب موقف الحزب القوي المؤيد للفلسطينيين». وركز أربكان الابن بشكل خاص على إحجام الحكومة عن قطع العلاقات التجارية مع الدولة اليهودية حتى في الوقت الذي تنتقد فيه أفعالها في غزة.

بالإضافة إلى ذلك، قال أتالاي للمونيتور، إن كوروم أثبت أنه مرشح ضعيف، ويبدو أن جهود أردوغان لتصوير نفسه على أنه المرشح الحقيقي قد باءت بالفشل، وكذلك تلميحاته المؤلمة إلى أن هذه قد تكون محاولته الأخيرة. وقد اعترف أردوغان بذلك.

وفي تجمع حاشد مؤخراً في إسطنبول، اشتكى

## المنافسة في إسطنبول تدور في الواقع بين إمام أوغلو وأردوغان

أردوغان البالغ من العمر ٧٠ عاماً، والذي قاد تركيا دون انقطاع على مدى العقدين الماضيين، من حجم الحشد. «لقد اعتدنا على ١/٥ مليون شخص في هذه الساحة. واليوم لا يوجد سوى ٦٥٠ ألفًا فقط».

وهناك عامل كبير آخر وهو التصويت الكردي. في عام ٢٠١٩، دعم كرد إسطنبول، الذين يمثلون حوالي ١١٪ من الناخبين، إمام أوغلو عندما قررت أكبر كتلة مؤيدة للكرد – منذ إعادة تشكيل الحزب الديمقراطي الديمقراطي للتهرب من الحظر السياسي – عدم تقديم مرشحين في العديد من المقاطعات والمناطق خارج معاقلها التقليدية في تركيا.

الجنوب الشرقي. هذه المرة، قرر الحزب الديمقراطي الديمقراطي ترشيح مرشحيه لمنصب رئاسة البلدية، مما أثار تكهنات بوجود «صفقة سرية» مع أردوغان، لكن نظريات المؤامرة انهارت بسرعة عندما عقد حزب الشعب الجمهوري والديمقراطي الديمقراطي تحالفات في ٢٢ مقاطعة في إسطنبول، حيث ما يقدر بنحو ٨٠٪ من سكان المدينة. ويعتقد أن الكرد العرقيين يقيمون.

ويعتقد روج جيراسون، المؤسس المشارك لشركة راويست، وهي مؤسسة للأبحاث واستطلاعات الرأي مقرها في ديار بكر، العاصمة غير الرسمية للكرد، أن حوالي ٤٠٪ من الناخبين الكرد الذين صوتوا لصالح إمام أوغلو في الانتخابات الأخيرة سوف يفعلون ذلك مرة أخرى. ويرجع ذلك جزئيًا إلى الشرعية التي تمنحها التحالفات له.

وقال جيراسون للمونيتور: «إنهم يشعرون براحة أكبر عند التصويت لصالح إمام أوغلو لأنه لا يبدو أنهم يخونون الحزب الديمقراطي الديمقراطي». علاوة على ذلك، يقود مرشحو الحزب الديمقراطي الديمقراطي لمنصب عمدة المدينة حملات انتخابية هادئة إلى حد ما، ويقول البعض إنها تتعمد ذلك لصالح إمام أوغلو.

ومن غير المستغرب أن تدفع الترتيبات بين حزب الشعب الجمهوري والديمقراطية الديمقراطية أردوغان إلى تجديد ادعاءه بأن حزب الشعب الجمهوري يتعاون مع «الإرهابيين»، أي حزب العمال الكردستاني، الذي يشن حملة مسلحة ضد الدولة التركية.

وقد فُسرت على نطاق واسع دعوات القائد المخضرم لحزب العمال الكردستاني المتمركز في كردستان العراق مراد كارايلان بعدم الوقوف إلى جانب «الطغاة واللصوص» على أنها نوع من التأييد لإمام أوغلو.

وفي حين لم يجرؤ أحد على إجراء مسح رسمي، فمن المفترض على نطاق واسع أن قسمًا لا بأس به من قاعدة الديمقراطيين الديمقراطيين متعاطفون مع حزب العمال الكردستاني. وقد دفع هذا حكومة حزب العدالة والتنمية، كما فعلت سابقاتها المدعومة من الجيش، إلى السعي إلى تجريم الحركة السياسية الكردية، ومحاكمة وسجن عشرات الآلاف من مسؤولي

> هناك عدة عوامل ترجح كفة إمام أوغلو على الرغم من عدم تكافؤ الفرص

الحزب والناشطين بتهم إرهابية زائفة. ناهيك عن أنه قبل تسع سنوات كان حزب العدالة والتنمية يعقد محادثات سلام مع زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون عبد الله أوجلان. وكان التآكل الناتج في أصوات القوميين الأتراك أحد أسباب تخلي أردوغان عن تلك المحادثات.

وقد ثبطت اعتبارات مماثلة إمام أوغلو عن مغازلة الأصوات الكردية علناً. ومع ذلك، كانت إحدى أغاني حملته الانتخابية باللهجة الكردية الرئيسية، الكرمانجية، على الرغم من أن كلماتها كانت هادئة للغاية.

قد يكون مقياسًا لشعبية إمام أوغلو التي تتجاوز الخطوط الحزبية هو أن المدعين ابتعدوا عن الحكم النهائي بشأن حكم السجن والحظر السياسي الذي فرضوه على الرجل البالغ من العمر ٥٢ عامًا في عام ٢٠٢٢ بزعم إهانة مسؤولي الانتخابات الذين حكموا لصالح إسطنبول. إعادة التصويت. وتم تأجيل القرار النهائي إلى أبريل/نيسان، أي إلى ما بعد انتخابات ٣١ مارس/آذار.

## انتصار باهظ الثمن؟

وربما يكون أردوغان قد أجرى حسابات أخرى. ليس سراً أنه يتمتع بنفوذ هائل على المحاكم. وعلى هذا النحو، فإن الادعاءات بأن انتصار إمام أوغلو سوف يكون بمثابة بداية نهاية الرجل القوي قد يتبين أنها ساذجة وسابقة لأوانها. مما لا شك فيه أن حدوث مفاجأة انتخابية من شأنه أن يجعل من الصعب على أردوغان المضي قدمًا في التغييرات الدستورية التي من شأنها أن تسمح له بالترشح لولاية ثالثة في عام ٢٠٢٨. وسيكون

الهامش الذي سيفوز به حزب الشعب الجمهوري في أنقرة رسميًا، ولكن رئيس البلدية القومي التركي منصور يافاش، هو رائد. إذا كان الأمر مهمًا، فإنه لن يؤدي فقط إلى هز المشهد السياسي بطرق لا يمكن التنبؤ بها، كما يقول غيراسون، بل سيجعل أيضًا من غير المرجح أن يلجأ أردوغان إلى الكرد للحصول على دعمهم. وإذا حدث أي شيء، فسوف يضاعف من ميله القومي الحالي. والأسوأ من ذلك أن أي مزيد من الضعف في حظوظه الانتخابية قد يدفعه إلى تشديد الخناق على المعارضة، وفي المقام الأول على إمام أوغلو.

وفي الوقت نفسه، أعرب المطلعون على بواطن الأمور في حزب الشعب الجمهوري عن قلقهم من أن الصراع الداخلي والانقسامات قد تؤثر على يقظة الكوادر في مراكز الاقتراع، الأمر الذي ساعد في منع الاحتيال المحتمل في عام ٢٠١٩.

إن انتصار المعارضة قد يؤدي إلى انحدار سريع نحو المزيد من الاستبداد، وليس العكس.

# المسألة الكردية مشكلتي وانا كفيل بحلها في اطار وحدة تركيا

# نعترف بأخطائنا السياسية تجاه الكرد وسنصلحها

# القضية الكردية لا تحل بالقوة

***خاص ..من ارشيف المرصد**

أكدت الحكومة التركية أن القضية الكردية لا يمكن أن تحل بالقوة بل بالوسائل الديمقراطية مشددة على عدم امكانية التسامح مع الذين يتوسلون بأساليب العنف في هذه القضية.

جاء ذلك على لسان رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان خلال استقباله وفدا مؤلفا من ١٢ عضوا يمثلون الطبقة المثقفة في تركيا بحضور وزير الخارجية عبدالله غول في ٢٠٠٥/٨/١٠.

وتركز اللقاء على وجهات نظر المثقفين من مختلف الميول بصدد سبل الوقوف بوجه الارهاب الذي يشهد تصاعدا في تركيا في الآونة الاخيرة وسبل حل القضية الكردية.

وأكد اردوغان أنهم يولون أهمية بالغة للحوار مع كافة فئات المجتمع من أجل حماية وحدة البلاد وتكريس الديمقراطية وقال :»نحن نؤمن بأن حل جميع القضايا يمر عبر الوسائل الديمقراطية ولا يمكن بحال من الاحوال تقبل المساعي الرامية الى اظهار جو العنف بشكل مشروع وليس هناك طريق بحث عن الحق يعادي النظام الدستوري والديمقراطي لذا فان من المستحيل قبولنا تمثيل منظمة ارهابية لحقوق قطاع من قطاعات المجتمع والمواطنون الكرد هم أكثر القطاعات تضررا من المنظمة الارهابية والقضية الكردية ليست قضية يمكن حلها بوسائل العنف والاهداف الانفصالية».

وأكد رئيس وزراء تركيا أنه لا ينكر وجود القضية الكردية وقال :»القضية الكردية بالنسبة لنا قضية تنبع من الديمقراطية وتستند اليها ولا محل مطلقا للتسامح مع الذين يتبنون الشدة والعنف كما نقف بوجه العنصرية القومية».

أما الناطق باسم وفد المثقفين الدكتور كنجاي جورصوي فشدد على ضرورة انهاء أعمال العنف المسلحة في تركيا دون قيد أو شرط وقال :»في حال انهاء هذه الاعمال فسوف تنتفي الحاجة الى التدابير الامنية».

وبين جورصوي أن القضية الكردية ليست قضية أمنية فقط يمكن حلها بالوسائل العسكرية والامنية بل تستوجب قرارات واجراءات حكومية وبرلمانية وتطوير الاواصر مع الادارات المحلية.

## سنحل جميع المشاكل بمزيد من الديموقراطية

وفي ٢٠٠٥/١٣٨،أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في ديار بكر، كبرى مدن جنوب شرق تركيا ذات الأغلبية الكردية، أن المسألة الكردية يمكن حلها بمزيد من الديموقراطية، على الرغم من تصاعد العنف في هذه المنطقة.

وقال اردوغان، أمام مئات الأشخاص من سكان ديار بكر، التي زارها للمرة الأولى وسط إجراءات أمنية مشددة، «أريدكم أن تعرفوا أن تركيا لن تعود إلى الوراء، لن نسمح بأي تراجع في عملية إرساء الديموقراطية»، مضيفا «سنحل جميع المشاكل بمزيد من الديموقراطية والحقوق المدنية والازدهار».

ووعد أردوغان بحل المشكلة الكردية في اطار وحدة الدولة التركية وتحت علم واحد. واعتبر اردوغان ذلك واجبه الشخصي ومسؤولية الحكومة التي «سترسي المزيد من الخطوات الديموقراطية لحل» المشكلة الكردية.

واذ اعترف بأخطاء الحكومات السابقة تجاه الكرد، اكد ان الحكومة الحالية لن تكرره، ومشيرا الى ان المشكلة الكردية هي مشكلة كل فئات الأمة التركية بمختلف قومياتهم ومذاهبهم.

واضاف «لقد تعهدت في انتخابات ٢٠٠٢ ان تكون ديار بكر مثلها مثل أي مدينة اخرى في تركيا»، قائلا «يجب ان تدركوا جيدا ان لهذه المدينة رائحة وطعماً ولوناً لذيذاً مميزاً».

ومضى اردوغان الى الاعتراف بأن بلاده ارتكبت اخطاء في الماضي وعاشت اياما صعبة، وان انكار الاخطاء لا يليق بها، وان «الشعب والدولة العظمى هما اللذان يواجهان الاخطاء ويحاسبان انفسهما من اجل المضي بثقة قدما».

ورفض أردوغان مساعي بعض الأوساط والقوى لفرض منطق القوة والعنف كأسلوب وحيد لحل المشكلة وقال

انهم سيتصدون بشدة لهذه القوى.وجاءت أقوال أردوغان خلال خطاب في مدينة دياربكر جنوب شرق البلاد حيث يعيش الكرد.

إلا أن اردوغان أكد انه لن يتخلى عن استخدام الجيش للتصدي لنشاطات حزب العمال. وقال «إن الإرهاب والعنف عدوا هذا البلد ولن يتم التسامح ازاءهما أبدا»، مؤكدا على «حزم لا هوادة فيه» في التصدي للعنف.

وأضاف اردوغان «أن المشكلة الكردية ليست مشكلة فئة واحدة من شعبنا، إنها مشكلة الجميع، إنها مشكلتي أيضا»، موضحا أن حزب العدالة والتنمية الحاكم يهدف إلى استئصال كل التمييز العرقي والمناطقي في تركيا، متعهدا بدعم أهالي ضحايا الإرهاب. وقال «أيتها الأمهات، أقول لكم، إن الدولة مستعدة لتقديم أي نوع من المساعدة من اجل إنقاذ أولادكم من الإرهاب»، مضيفا «هذه الحكومة والعلم والبلد لنا جميعا».

وحاول اردوغان بكلامه هذا طمأنة السكان الكرد في هذه المنطقة بأن العمليات المسلحة التي استأنف عناصر حزب العمال الكردستاني شنها على أهداف مدنية وعسكرية لن تؤثر على عملية حل المشكلة الكردية ديموقراطيا.

## صفحة بيضاء في دياربكر

وركز الكتاب والصحفيون الاتراك في مقالاتهم خلال اليومين الاخيرين على لقاء اردوغان مع المثقفين الاتراك ونتائج زيارته لدياربكر، حيث كتب الكاتب جنكيز جاندار في مقال له تحت عنوان (صفحة بيضاء في دياربكر) نشر في موقع (خبر فلاش) بتاريخ ٨/١٢ محللا حديث اردوغان للمثقفين كالآتي : بتسمية اردوغان للقضية الكردية وحلها عن طريق الديمقراطية استطاع ان يأخذ المبادرة بيده حتى قبل ذهابه لدياربكر، انه بذلك مهد السبيل لفتح صفحة بيضاء جديدة في دياربكر، وبأخذه المبادرة سوف يدع (PKK) على الهامش وذلك على مستوى الجماهير، وبامكاننا فهم ذلك من خلال تصريح لقائد القوات المسلحة لـ((PKK) مراد قريلان المنشور في صحيفة اوزكور بوليتيكا بتاريخ ٨/١١، يقول قريلان :»نحن نحبذ نتائج لقاء اردوغان مع المثقفين، لذلك دعونا قواتنا المتواجدة في دياربكر لعدم القيام بأي حركة اثناء زيارة اردوغان لدياربكر، انا لن اقول رأيي الآن بهذا الصدد، لكنني اؤكد انه بعد تصريحات اردوغان الاخيرة سوف نعيد النظر من جديد في تقييماتنا».

وجاء في تقييم آخر للكاتب محمد علي بيراند حول الموضوع نفسه نشر في صحيفة (ميلليت) بتاريخ ٨/١٣ تحت عنوان (تصريحات براقة لأردوغان) :»استطاع اردوغان ان يضع القضية الكردية في المقدمة في دياربكر حيث افصح عن آرائه من اجل تقديم الحلول، سيلقي موقفه هذا رضا الكثيرين في تركيا، انا واثق ان قسما من حديثه قد يزعج (PKK) لكن سيلاقي التصفيق من فئة كبيرة من الكرد، بعد ذلك سيأتي زمن ممارسة ذلك عمليا، ينتظر الآن ماذا سيكون عليه رد فعل (PKK)، هل سيترك التنظيم السلاح ام سيستمر ورغم كل هذه النداءات في وضع كمائنه الملغومة، من اجل تقديم حلول ناجحة للقضية الكردية، هناك واجبات ومسؤوليات تقع على عاتقنا ايضا :

١- الكفاح ضد الارهاب.

٢- التقدم بخطوات جدية في الديمقراطية.

كانت احاديث اردوغان مؤثرة، وبادر بمفاهيم ومواقف جديدة.

# الاتجاهات المحتملة للتطورات العالمية خلال الربع الثاني من ٢٠٢٤

*مؤسسة ستراتفور للابحاث الاستخباراتية

يشهد النظام الدولي العديد من التحديات والإشكاليات الرئيسة. فعلى المستوى السياسي يبدو النظام الدولي في مرحلة عدم استقرار في ظل طموحات أطراف عديدة لتغيير بنية النظام القائمة وتقويض الهيمنة الأمريكية على النظام.

كما تشكل الحروب القائمة في كل من أوكرانيا وكذلك قطاع غزة، فضلاً عن الصراعات المجمدة في أكثر من منطقة؛ عامل ضغط على التفاعلات الدولية. علاوة على ذلك فإن العديد من الدول تعاني من تحديات اقتصادية وأمنية وسياسية مختلفة، وهي التحديات التي تهدد الاستقرار السياسي والمجتمعي في دول مختلفة، وبالتبعية التأثير على الاستقرار الإقليمي.

من هذا المنطلق، وفي محاولة لتحليل أبرز التوقعات الجيوسياسية للربع الثاني لعام ٢٠٢٤، نشرت مؤسسة ستراتفور،

في مارس ٢٠٢٤، تقريراً حول أبرز توقعاتها لعدد من المناطق والأقاليم خلال الربع الثاني من العام الجاري.

## اتجاهات رئيسة

عرض التقرير لأبرز الاتجاهات العالمية الرئيسة المتوقعة تركيزاً على النقاط التالية:

### ١- تراجع التضخم في العديد من الاقتصادات المتقدمة:

يتوقع استمرار انخفاض التضخم في الاقتصادات المتقدمة في سياق النشاط الاقتصادي المستقر، واقتراب البنوك المركزية الكبرى من البدء في تخفيضات أسعار الفائدة، وخاصة في الولايات المتحدة، وفي ظل النمو الاقتصادي المستمر في الدولة. ولكن على النقيض من ذلك، وفيما سيستمر التضخم أيضاً في أوروبا في الانخفاض في ظل السياسة النقدية التقييدية، فإن النمو في القارة سيظل ضعيفاً للغاية، بل وربما يتباطأ أكثر بسبب التحديات التي يواجهها أكبر اقتصاداتها، في ألمانيا.

### ٢- مخاوف القطاع المصرفي من خسائر العقارات التجارية:

وفي الأنظمة المصرفية الأمريكية والأوروبية، ستظل الخسائر المرتبطة بالعقارات التجارية مصدر قلق بسبب ضعف الطلب على المساحات المكتبية بعد «كوفيد-١٩»، وخاصة بسبب الإقراض الكبير الذي تقدمه المؤسسات المالية المتوسطة الحجم وغير المصرفية للقطاع. ومع ذلك، فإن خطر حدوث أزمة في القطاع المصرفي الشامل تشمل البنوك المهمة لا يزال منخفضاً، لأن البنوك الكبيرة ذات الأهمية النظامية لا تزال تتمتع برأس مال جيد، ولأن قروضها التجارية المتعلقة بالعقارات صغيرة نسبياً.

### ٣- مواصلة تحركات الصين لتجاوز خطر الانكماش الاقتصادي:

سوف تستمر حالة عدم اليقين التي تحيط بالآفاق الاقتصادية والمالية للصين، ولكن السلطات سوف تتخذ التدابير اللازمة للحماية من مخاطر النمو السلبي، والانكماش، وبشكل خاص المخاطر المالية، مما يدفع الحكومة لتقديم دعم مستمر وتدريجي لتحقيق الاستقرار في سوق العقارات، خاصة أنه لدى البنك المركزي مجالٌ كافٍ لزيادة الإنفاق المالي وخفض أسعار الفائدة لدعم النمو الاقتصادي في حالة تباطؤ النمو بشكل كبير.

كما أن التضخم المنخفض أو الانكماش من شأنه زيادة الصادرات، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع الفوائض التجارية وزيادة التوترات التجارية مع الشركاء التجاريين الرئيسين للصين (الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة) دون أن يدفعهما ذلك بالضرورة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة ضد بكين. ومع ذلك فإن الفشل في معالجة حالة عدم اليقين الاقتصادي سيؤثر على الاستثمار الأجنبي، كما ستحاول الشركات غير الصينية، والصينية، إعادة هندسة سلاسل التوريد الخاصة بها على خلفية التوترات الدبلوماسية مع بكين.

### ٤- استمرار اضطرابات الشحن العالمي بسبب توترات الشرق الأوسط:

يتسبب الهجوم الإسرائيلي المحتمل على رفح واحتلالها الطويل لغزة في دفع الحوثيين للحفاظ على إيقاع مرتفع نسبياً من الهجمات الصاروخية وهجمات الطائرات بدون طيار التي تستهدف السفن التي تعبر البحر الأحمر، مما

يؤدي إلى مزيد من ازدحام الموانئ، وتأخير رحلات السفن، وإبقاء تكاليف الشحن مرتفعة نسبياً، مع اتجاه معظم شركات الشحن الغربية، وخاصة السفن التي لها علاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل، لاستخدام طرق أطول لتجنب هجمات الحوثيين.

وفيما تعمل الولايات المتحدة وبريطانيا على إضعاف قدرات الحوثيين من خلال شن حملة دفاعية جوية وبحرية متواصلة، فسيؤدي هذا إلى تقليل قدرة الحوثيين تدريجياً على الحفاظ على وتيرة هجومهم، ولكن في الربع الثاني من العام سيقتصر تأثير هذا الجهد على تقليل التهديد العام للسفن بشكل معتدل، حيث سيستمر الحوثيون في إطلاق عشرات الصواريخ و/أو الطائرات بدون طيار.

## 5- تأثر المساعدات لأوكرانيا بمجريات الانتخابات الأمريكية:

مع تركيز الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب حملته الانتخابية على مواجهة الرئيس بايدن، فإنه سيعمل على إقناع الجمهوريين في مجلس النواب بمعارضة أي إجراءات يدعمها الأخير، خاصةً فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والحدودية للدولة، وهذا سيجعل من الصعب على واشنطن الموافقة على مستوى المساعدات المقدمة لأوكرانيا، مما سيقوض من قدرة كييف على الصمود في وجه الهجوم العسكري الروسي المرتقب في الربيع.

## 6- صعوبة الوصول إلى توافق سياسي أمريكي بشأن قضية الحدود:

من غير المرجح أن يتوصل ترامب والجمهوريون في مجلس النواب إلى اتفاق مع الديمقراطيين بشأن الهجرة وأمن الحدود، لأن هذا من شأنه أن يمنح بايدن النصر في أزمة الحدود التي طالما اتهم الجمهوريون الديمقراطيين بالتسبب فيها. كما أن الافتقار إلى التعاون بين الحزبين بشأن أزمة الهجرة سيجعل اضطرابات التجارة الحدودية أكثر احتمالاً، حيث قد تعيد حكومة ولاية تكساس التي يقودها الجمهوريون تطبيق متطلبات فحص الحدود التي تؤخر الشحنات من شمال المكسيك، مما قد يؤثر على التجارة في المجالات الزراعية والسيارات وفي قطاع الإلكترونيات.

# صراعات أوراسيا

ستظل الصراعات سمة رئيسة للتفاعلات في منطقة أوراسيا، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

## 1- تحقيق روسيا مكاسب تكتيكية ضد القوات الأوكرانية:

استناداً إلى تأخر كييف في إجراءات التعبئة التي لا تحظى بشعبية، ومعاناتها من نقص الذخيرة وسط تراجع الدعم الغربي، ستتخذ القوات الروسية إجراءات هجومية جديدة، ومن المرجح أن تحقق تقدماً تكتيكياً على طول الجبهة

الأوكرانية، ولا سيما في المناطق التي تقاوم فيها القوات الأوكرانية، مثل القرى الواقعة خارج «أفدييفكا»، ومن المرجح أن يكون ذلك حول «روبوتين» لإنهاء المكاسب التي حققتها أوكرانيا خلال هجومها المضاد في صيف ٢٠٢٣، وخلف «أفدييفكا» للاستفادة من الدفاعات الأوكرانية الضعيفة في المنطقة، وحول «كوبيانسك» لتهديد منطقة «خاركيف» في الفترة المقبلة.

وفي حين أن القيمة الاستراتيجية لهذه المكاسب الإقليمية ستكون في حدها الأدنى، إلا أنها قد تقلل من استعداد الغرب لدعم أوكرانيا في الأشهر المقبلة وإحباط معنويات الشعب والجيش في أوكرانيا. وحتى إذا تم إقرار حزمة مساعدات أمريكية جديدة لكييف خلال هذا الربع، فلن يتم صرفها بالسرعة الكافية، ولن تكون كبيرة بما يكفي لتعزيز موقف أوكرانيا خلال هذا الربع. وتعني هذه الصورة أن كييف ستركز بشكل متزايد على نقل الحرب إلى داخل روسيا، وتكثيف الهجمات على البنية التحتية للطاقة والنقل.

## ٢- تحركات النظام الروسي لتعزيز السيطرة على الجبهة الداخلية:

استعداداً لصراع طويل الأمد، ستقوم روسيا بإجراء تغييرات داخلية، وخاصة بعد الفوز الكبير لبوتين في الانتخابات الرئاسية، وغياب رد فعل محلي أو دولي كبير لمقتل زعيم المعارضة أليكسي نافالني في فبراير الماضي، والهجوم الإرهابي الذي وقع في ٢٢ مارس، كما ستلجأ الحكومة الروسية إلى الإجراءات القمعية واتخاذ تدابير تهدف إلى الحد من الوصول إلى المعلومات الخارجية وقمع منتقدي النظام.

وسوف ينظر الكرملين أيضاً في اتخاذ المزيد من تدابير القوى العاملة والتعبئة الاقتصادية (مثل إجبار الرجال على الالتحاق بالجيش، أو الصناعات المدنية للتحول إلى الإنتاج الحربي) حتى يتمكن من تصعيد تهديداته، أو تأمين انتصار عسكري فعلي على أوكرانيا في السنوات المقبلة. لكن مع ذلك قد تتخلى موسكو عن تعديل كبير في سياسة التعبئة خلال هذا الربع، وسط اعتقاد بأن استراتيجيتها الحالية ناجحة بالفعل، ولتجنب تفاقم العيوب الاقتصادية المرتبطة بها.

## ٣- استمرار معضلة التعبئة العسكرية داخل أوكرانيا:

من المرجح أن تقوم أوكرانيا بتمرير قانون تعبئة جديد لزيادة عتاد الجيش بعد أشهر من المداولات بين المجلس الأوكراني الأعلى والإدارة الرئاسية. لكن من المرجح أن يستمر إقرار وسن أي تغييرات قانونية لأسابيع وأشهر، مع حاجة القوات المعبأة حديثاً لشهرين من التدريب على الأقل، مما يعني أن تحقيق زيادة كبيرة في القوى الأوكرانية على الخطوط الأمامية لن يحدث خلال هذا الربع. ونتيجة لذلك، سوف يتزايد الإرهاق الداخلي من الحرب في أوكرانيا، مما سيؤثر على شعبية الرئيس فولوديمير زيلينسكي، ويضر إلى حد ما بالاقتصاد الهش في البلاد، لكن دون وقوع احتجاجات واسعة لافتقارها إلى الدعم الشعبي الأوسع.

## ٤- مواصلة محادثات السلام «الفاترة» بين أرمينيا وأذربيجان:

ستستمر مفاوضات السلام بين أرمينيا وأذربيجان، مع إجراء البلدين اتصالات رفيعة المستوى وتبادلاً لمسودات معاهدة سلام محتملة، كما ستواصل لجنة ترسيم الحدود الثنائية اجتماعاتها، مع استمرار الحكومة الأرمينية في طرح الاحتمال المثير للجدل لتغيير دستورها وغيره من الوثائق القانونية الداخلية لإزالة الإشارات لإعادة التوحيد مع ناجورنو كاراباخ.

ولكن مع إمكانية شن باكو هجمات تصعيدية تؤدي إلى عدد قليل من الوفيات للتأكيد على نفوذها ضد يريفان، ومع تردد أرمينيا في تلبية المطالب الأذربيجانية؛ فسوف يُبقي ذلك على احتمال اندلاع أعمال عنف بين الطرفين، وإن كانت العودة إلى الأعمال العدائية واسعة النطاق ستظل غير محتملة بسبب ثقة باكو في قدرتها على تحقيق مطالبها دون حرب أخرى واسعة النطاق.

ومـن جانب آخـر، ستواصل أرمينيا السعي للحصول على صفقات الأسلحة والتعاون العسكري المعزز مع الهند ومختلف دول الناتو خارج منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تقودها روسيا، والتي تواصل يريفان تجميد التعاون رفيع المستوى معها، مما يزيد من فتور العلاقات مع موسكو.

### 0- إجراء بيلاروسيا تغييرات هيكلية لترسيخ المسار المؤيد لروسيا:

ستعقد بيلاروسيا في أبريل المقبل أول اجتماع لمجلس الشعب لعموم بيلاروسيا منذ أن حصلت الهيئة على سلطات دستورية جديدة في عام ٢٠٢٢، وحيث يهدف المجلس، الذي سيتألف من ١٢٠٠ فرد مؤيد للحكومة، إلى تعزيز سلطة الرئيس ألكسندر لوكاشينكو لفترات قصيرة وطويلة المدى، من خلال السماح له برئاسة الهيئة، مما يتيح له الاحتفاظ بنفوذه فيما بعد ترك منصبه الرئاسي، ومن خلال السلطات المعززة للمجلس، والتي تشمل تأكيد شرعية الانتخابات، وإقالة الرئيس، وفرض الأحكام العرفية، وتعيين قضاة المحكمة الدستورية والعليا وأعضاء لجنة الانتخابات المركزية، والعديد من الوظائف الجديدة الأخرى. وسيمرر المجلس أيضاً توجيهات جديدة تؤكد المسار المؤيد لروسيا في البلاد، ولضمان هذا التوجه السياسي المؤسسي وبما يتجاوز تفضيلات لوكاشينكو الشخصية بعد انتهاء فترته الرئاسية.

## آسيا والمحيط الهادئ

عرض التقرير لأبرز التطورات المتوقعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال النقاط التالية:

### ١- استمرار المنافسة بين الولايات المتحدة والصين:

مع الذكرى السنوية الخامسة والأربعين لقانون العلاقات مع تايوان في ١٠ أبريل، وتنصيب الرئيس التايواني المنتخب ويليام لاي في ٢٠ مايو، فقد يدفع ذلك بتكثيف الزيارات التشريعية رفيعة المستوى بين الولايات المتحدة وتايوان، وإصدار مشاريع قوانين أمريكية لتسريع مبيعات الأسلحة إلى تايبيه، مما يدفع الصين في المقابل لاتخاذ إجراءات وأنشطة قسرية جديدة تجاه تايوان. وقد تشمل ردود الفعل الصينية زيادة الرسوم الجمركية على الواردات التايوانية، أو تكثيف التدريبات العسكرية حول تايوان، أو تحرك خفر السواحل الصيني حول جزر كينمن أو ماتسو التايوانية، أو جذب

الصين المزيد من الدول القليلة المتبقية التي لا تزال على اعترافها الدبلوماسي بتايوان.

وإن كان من غير المرجح أن تؤدي الاستفزازات الصينية حول تايوان إلى إثارة الصراع أو حتى تعطيل الأعمال التجارية الكبرى، لكنها ستُبقي مخاوف الأمن القومي في مقدمة الأولويات (قبل الاقتصاد) في سياسة الولايات المتحدة تجاه آسيا.

وخلال ذلك، سيشهد موسم الانتخابات الأمريكية ارتفاعاً في المشاعر المعادية للصين بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، جنباً إلى جنب مع تكثيف القيود الاقتصادية الأمريكية على الصين (والانتقامات التجارية الصينية) رداً على تحركات بكين ضد تايبيه، ولتعيق مثل هذه التطورات استكمال التعاون الحالي بين الولايات المتحدة والصين (على سبيل المثال، استعداد الصين للحد من سلاسل توريد الفنتانيل أو التعاون مع واشنطن بشأن أهداف المناخ)، وتراجع ثقة المستثمرين الأمريكيين في سياسات بكين.

## ٢- قدرة «كيشيدا» على تجاوز التوترات السياسية في اليابان:

رغم تراجع شعبية رئيس الوزراء فوميو كيشيدا، وحزبه «الديمقراطي الليبرالي» الحاكم في اليابان، بسبب فضيحة الرشوة داخل الحزب، لكن إدارة كيشيدا الماهرة -خاصة مع قيامه بحل الفصائل الرئيسة في الحزب- لم يتح لأحزاب المعارضة التمكن من عرقلة تمرير ميزانية عام ٢٠٢٤. ومن المرجح أن يكون هذا كافياً لمنع الحزب «الديمقراطي الليبرالي» من الإطاحة بكيشيدا قبل انتخابات قيادة الحزب في سبتمبر المقبل، فمن الممكن أن يفوز كيشيدا بتلك الانتخابات ويظل رئيساً للوزراء في حال تمكن من تحقيق التوازن بين فصائل الحزب، وإجراء انتخابات فرعية لثلاثة مقاعد في مجلس النواب في ٢٨ أبريل، والتي ستكون بمثابة مؤشرات على احتمالات فوز كيشيدا في الأشهر المقبلة.

## ٣- تصاعد التوترات البحرية في شبه الجزيرة الكورية:

يهدد موسم الصيد الربيعي في الفترة من أبريل إلى يونيو المقبل بزيادة الاشتباكات البحرية في شبه الجزيرة الكورية، مع قيام القوارب الكورية الشمالية والجنوبية بالصيد في المياه التي تتداخل مع الحدود البحرية لخط الحد الشمالي المتنازع عليه، في حين ستواصل الحكومتان في سيول وبيونج يانج اتباع أقصى استراتيجيات الردع العسكري تجاه كل منهما، مما يزيد من خطر وقوع اشتباك مميت بين قوات خفر السواحل، وتكثيف التدريبات العسكرية عبر الحدود البرية بين البلدين، الأمر الذي قد يؤدي كذلك إلى تفاقم الخلافات الأمنية والاقتصادية بين الكتل الإقليمية التي تتمحور حول الولايات المتحدة والصين.

## ٤- تعزيز سلطة الرئيس الإندونيسي الجديد:

يتوقع تمتع إندونيسيا بالاستمرارية السياسية، الداخلية والخارجية، خلال الربع الثاني من العام، رغم وجود اتهامات بحدوث مخالفات في الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في فبراير الماضي، ذلك أن الفوز المريح الذي حققه وزير الدفاع برابوو سوبيانتو في الانتخابات، يعني أن أصحاب المصلحة في إندونيسيا، المحليين والأجانب على السواء، سيتمتعون بدرجة اليقين اللازمة، وبعد أن قام الرئيس بحملته الانتخابية على وعد باستمرارية سياسات الرئيس المنتهية ولايته جوكو «جوكوي» ويدودو.

وسيشمل ذلك السياسة الخارجية، كما يتضح من إعلان ٢٣ فبراير بأن إندونيسيا تهدف لتوقيع اتفاقية أمنية مع

أستراليا، وهي المفاوضات التي يقودها سوبيانتو شخصياً كوزير للدفاع، والذي سيتولى أيضاً دوراً أساسياً في تعزيز العلاقات الأمنية لبلاده مع الولايات المتحدة، وخاصة من خلال توقيع عقود لشراء أسلحة حديثة، مثل الطائرات المقاتلة والمروحيات، وعلى خلفية زيادة الإنفاق الدفاعي بنسبة ٢٠٪ لعام ٢٠٢٤. ومن منظور الاقتصاد، فإن سياسات جوكوي المميزة (مثل: تأميم الموارد، وإجبار صناعات النيكل ومصافي التكرير للعمل في إندونيسيا) ستستمر في ظل الحكومة الجديدة.

## أزمات الشرق الأوسط

يفترض التقرير أن الأزمات القائمة حالياً في الشرق الأوسط ستظل محدداً مهماً في تفاعلات المنطقة الفترة القادمة، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

### ١- مواصلة إسرائيل تحركاتها العسكرية للسيطرة على رفح:

مع تقلص الأراضي التي تسيطر عليها حركة حماس في ظل الهجوم العسكري الإسرائيلي المستمر، فإنه يتوقع بحلول نهاية هذا الربع أن تسيطر إسرائيل على رفح على طول الحدود المصرية، إما بالقوة أو عبر اتفاق دبلوماسي ينص على انسحاب حماس، مما يتيح للقوات الإسرائيلية إعادة الانتشار شمالاً لمواجهة حزب الله.

### ٢- مواصلة الضغط الإسرائيلي على حزب الله:

ستصعد القوات الإسرائيلية بشكل مضطرد ضد حزب الله في محاولة لإجباره على الانسحاب من منطقة الحدود، وهو ما سيواجه بمقاومة من حزب الله، ومن شأن هذه المواجهة أن تزيد بشكل متزايد من خطر التوغل الإسرائيلي أو غزو جنوب لبنان.

### ٣- تزايد الانقسامات داخل الحكومة الإسرائيلية:

بالتوازي مع الحرب في غزة والصراع مع حزب الله، ستتزايد أيضاً الانقسامات داخل الحكومة الإسرائيلية حول مستقبل الإعفاءات من التجنيد لليهود المتدينين، وهي اتجاهات من شأنها إنهاء سياسة الوحدة في الكنيست في زمن الحرب، وتُنذر باضطرابات كبيرة في الحكومة.

### ٤- احتمالية استئناف وكلاء إيران أنشطتهم بوتيرة محكومة:

سعياً لتجنب حرب أوسع نطاقاً، ستحاول إيران الحد من أنشطة المليشيات المتحالفة معها في العراق وسوريا،

ذلك أنه منذ هجوم «البرج ٢٢» في ٢٨ يناير في الأردن، والذي أسفر عن مقتل ثلاثة أمريكيين، حاول مسؤولو الأمن الإيرانيون كبح جماح المليشيات في العراق وسوريا تحسباً لأن يؤدي الرد العسكري الأمريكي على الهجوم إلى إثارة حرب إقليمية بين الولايات المتحدة وإيران، ومن المرجح أن تستمر طهران على موقفها هذا خلال الأسابيع الأولى من الربع الثاني من العام.

ولكن مع استمرار العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية، فمن المرجح أن تستأنف المليشيات المدعومة من إيران هجماتها على القوات الأمريكية، خاصة إذا توقفت المحادثات بين الحكومة العراقية والجيش الأمريكي حول مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق. وحتى لو استؤنفت الهجمات، فإن تواترها سيكون أقل بكثير من متوسط ١٥٠ هجوماً شوهدت في الأشهر الثلاثة التي سبقت هجوم «البرج ٢٢» بسبب قلق إيران من إعادة التصعيد.

### 0- تطلع حزب «العدالة والتنمية» في تركيا إلى تحقيق مكاسب في الانتخابات البلدية:

ستظهر الانتخابات البلدية التركية ما إذا كانت المعارضة قادرة على التعافي من هزيمتها الانتخابية في عام ٢٠٢٣، بينما تساعد في تحديد الاستراتيجية السياسية لحزب «العدالة والتنمية» الحاكم لتأمين السلطة بعد نهاية ولاية الرئيس رجب طيب أردوغان في عام ٢٠٢٨. وفي هذا الصدد، يضع حزب الحاكم أنظاره على مناصب رؤساء البلديات التي خسرها في عام ٢٠١٩، خاصة في مدينتي إسطنبول وأنقرة، وذلك مع ارتفاع شعبية حزب «الشعب الجمهوري» هناك.

## السياسة الأوروبية

يشير التقرير إلى أن «بروكسل» تمهد الطريق لتوجيهات السياسة المستقبلية قبل انتخابات الاتحاد الأوروبي، إذ سيدعو صناع السياسات والأحزاب السياسية بشكل متزايد إلى اتجاه سياسي أكثر تدخلاً من الكتلة قبل انتخابات الاتحاد الأوروبي في يونيو، مما يبشر بإعطاء الأولوية للسياسات الصناعية والدفاعية على الأجندة الخضراء بعد التصويت. وبحسب التقرير، ستسعى المفوضية الأوروبية إلى وضع اللمسات الأخيرة على التشريعات المتميزة في مجالات مثل استدامة الشركات والسياسة الصناعية والأمن السيبراني والبيئة قبل انتخابات البرلمان الأوروبي في يونيو. ومن أهم التوقعات المحتملة لأوروبا في الربع الثاني من العام الجاري ما يلي:

### ١- الدعوة لدعم الاستراتيجيات الصناعية في الكتلة الأوروبية:

من غير المرجح أن يتم التوصل إلى لوائح مكافحة «الغسل الأخضر» أو مقترحات إصلاح التشريعات الصيدلانية في الاتحاد الأوروبي بحلول الجلسة العامة الأخيرة للبرلمان الأوروبي في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أبريل. ووفقاً للتقرير، في الفترة التي تسبق الانتخابات الأوروبية، سيزيد التكنوقراط في بروكسل والأحزاب السياسية من مختلف الطيف الأيديولوجي من دعواتهم لاستراتيجيات صناعية أكثر طموحاً للاتحاد الأوروبي لتحقيق أهدافه المتعلقة بالمناخ والدفاع والاستقلال الاستراتيجي، مع الحفاظ على القدرة التنافسية الاقتصادية.

## ٢- زيادة التنافس بين الأحزاب اليمينية والأحزاب الرئيسة في أوروبا:

على مدار الربع الثاني من العام الجاري، ستسعى الأحزاب السياسية الرئيسة أيضاً إلى مقارنة نفسها مع الأحزاب اليمينية الصاعدة من خلال الوعد بموازنة العمل المناخي، مع المزيد من الدعم للقطاعات التقليدية مثل الصناعة والصناعات التحويلية.

## ٣- التحول نحو دعم الاتجاه المحافظ في فرنسا:

يتوقع التقرير أن تسعى الحكومة الفرنسية إلى كسب أصوات المحافظين والريفيين بعيداً عن الأحزاب اليمينية من خلال اتباع سياسات هجرة أكثر صرامة، مثل التعليق المقترح للجنسية المكتسبة بالولادة في مقاطعة مايوت الفرنسية، وتنفيذ تدابير تهدف إلى استرضاء المزارعين المحتجين من خلال خفض التكاليف.

## ٤- تفاقم الانقسام الداخلي في ألمانيا:

من المرجح أن تواجه الحكومة الائتلافية المنقسمة في ألمانيا صعوبات في تنفيذ التشريعات، حيث تؤدي الحسابات السياسية إلى تفاقم الانقسام الداخلي. وسيعمل الحزب الديمقراطي الحر على تشديد موقفه بشكل متزايد داخل الائتلاف، مما يؤدي إلى تأخير محتمل في الموافقة على الإجراءات التي تهدف إلى إزالة الكربون من الاقتصاد، وتعزيز النمو ودعم الشركات الألمانية.

## ٥- احتمالية تزايد الاضطرابات السياسية الداخلية في إيطاليا وبلجيكا:

من المتوقع حدوث تراجع في تماسك الحكومة الإيطالية خلال هذا الربع، حيث يتخذ حزب الرابطة المتعثر موقفاً أكثر صرامة بشأن قضايا مثل الهجرة والقانون والنظام والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي. وقد تؤدي النتيجة الانتخابية الضعيفة للغاية للحزب في يونيو إلى تحدي القيادة الداخلية، مما قد يؤدي إلى زعزعة استقرار الأغلبية الحاكمة، ولكن ليس إلى الحد الذي يؤدي إلى حل الائتلاف. وفي بلجيكا، ستشهد الانتخابات الوطنية اكتساب الأحزاب القومية والانفصالية المزيد من النفوذ. ولكن على المستوى الفيدرالي، من المرجح أن يتولى السلطة ائتلاف وسطي واسع النطاق له أجندة سياسية مماثلة للحكومة السابقة بعد مفاوضات مطولة.

## ٦- إمكانية تزايد الأزمات الداخلية أمام حزب المحافظين في بريطانيا:

بحسب التقرير، ففي المملكة المتحدة، ستوفر الانتخابات المحلية اختباراً انتخابياً للحكومة قبل التصويت على

مستوى البلاد في وقت لاحق من هذا العام، مما قد يؤدي إلى زيادة الاضطرابات السياسية داخل حزب المحافظين الحاكم وعدم اليقين السياسي. إذ ستوفر الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في الثاني من مايو في إنجلترا مؤشراً مبكراً لاتجاهات التصويت قبل الانتخابات العامة المتوقعة على نطاق واسع في الخريف، واختبار نجاح التخفيضات الضريبية قبل الانتخابات التي كشفت عنها الحكومة في مارس.

ويتوقع التقرير أن تستمر الخلافات الداخلية بين المحافظين في المملكة المتحدة طوال هذا الربع، خاصة إذا كان أداء المحافظين ضعيفاً في الانتخابات المحلية، مما يزيد من عدم اليقين السياسي في البلاد. ومن شأن الأداء الانتخابي السيئ بشكل خاص أن يزيد من التدهور مع عدم وجود ثقة في قيادة رئيس الوزراء ريشي سوناك.

### ٧- استمرار التوترات السياسية الداخلية في بولندا:

سوف تستمر التوترات السياسية الداخلية في بولندا للتأثير على تنفيذ السياسات وتقويض استقرار وأداء المؤسسات الرئيسة، مما يزيد من عدم اليقين ويؤثر سلباً على معنويات السوق على الرغم من تحسن العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.

وفي خضم هذه التوترات، ستظل الحكومة متكيفة مع مطالب المزارعين البولنديين، وتسعى للحصول على إعفاءات من التشريعات البيئية للاتحاد الأوروبي وكذلك من تحرير التجارة مع أوكرانيا من أجل الحفاظ على دعمها خلال هذا الربع في ضوء الانتخابات المحلية في ٧ أبريل، وانتخابات الاتحاد الأوروبي في يونيو على الرغم من التوترات التي قد يسببها ذلك مع بروكسل وأوكرانيا.

## جنوب آسيا

بحسب التقرير، تتمثل أهم التوقعات في كل من الهند وباكستان وبنجلاديش وسريلانكا خلال الربع الثاني من العام الجاري فيما يلي:

### ١- احتمالية فوز حزب مودي بأغلبية بسيطة في انتخابات الهند:

تشير استطلاعات الرأي إلى أن حزب «بهاراتيا جاناتا» الحاكم سيحصل على أغلبية بسيطة في مجلس النواب. إذ سوف يعقد البرلمان الهندي الانتخابات العامة في الفترة من ١٩ إبريل إلى الأول من يونيو. وإذا لم يحدث ذلك، فمن المرجح أن يعتمد حزب «بهاراتيا جاناتا» على حلفائه داخل التحالف الديمقراطي الوطني للبقاء في السلطة.

### ٢- ضغط الحكومة الهندية لتطبيق القانون المدني الموحد في البلاد:

يرجح التقرير أن تحث الحكومة بعد الانتخابات الولايات التي يقودها حزب بهاراتيا جاناتا، مثل آسام وجوجارات وماديا براديش وراجستان، على تطبيق القانون المدني الموحد، وهو عبارة عن سلسلة من القوانين التي تحكم الزواج والعلاقات والميراث، والذي يحل محل قوانين الأحوال الشخصية الدينية. وفي حين قد تعمل لجنة مكافحة الفساد على مكافحة التمييز ضد المرأة من خلال حظر زواج القاصرات، وضمان المساواة في الميراث؛ فإنها قد تولد ردة فعل عنيفة من جانب الأقليات الدينية والمجتمعات القبلية التي تنظر إلى لجنة مكافحة الفساد باعتبارها محاولة لفرض قوانين تتمحور حول الهندوس.

## ٣- تفاوض باكستان مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج تمويل جديد:

يتوقع التقرير أن تعطي الحكومة الباكستانية الأولوية للتفاوض على اتفاق مع صندوق النقد الدولي، والـذي من المحتمل أن يكون الهدف منه قرض جديد يتجاوز ٦ مليارات دولار. فمع عودة شهباز شريف إلى منصب رئيس الـوزراء، فمن المرجح أن تسعى باكستان لتأمين مساعدة صندوق النقد الدولي نظراً لالتزام إدارته السابقة بالإصلاحات.

ويضيف التقرير أن شروط صندوق النقد الدولي ستتطلب على الأرجح من إسلام أباد تنفيذ سياسات لا تحظى بشعبية (مثل: إنهاء دعم الطاقة، وزيادة الضرائب، ورفع أسعار الكهرباء والوقود) مما يهدد بالاستياء العام. ومن المرجح أن تستمر الاضطرابات الاجتماعية مع مزاعم التلاعب بالانتخابات، مما قد يؤدي إلى إضعاف ثقة المستثمرين، والمخاطرة بحصول باكستان على التمويل من مصادر ثنائية وزيادة خطر التخلف عن السداد.

## ٤- تزايد الانشقاقات السياسية في باكستان:

على الرغم من أهدافهم المشتركة المتمثلة في التعافي الاقتصادي ومواجهة نفوذ رئيس الوزراء السابق عمران خان، فإن الخلافات السياسية والشخصية بين أعضاء الائتلاف يمكن أن تعرقل جهود الإصلاح، مما يهدد بزعزعة استقرار الحكومة. ومن المرجح أن تقوم السلطات بقمع الاحتجاجات، كما سيحافظ الجيش على دوره السياسي وسط استمرار عدم الاستقرار. وعلى المدى القصير، سوف يسعى الجيش جاهداً للحفاظ على وحدة التحالف خوفاً من أن يؤدي انهياره إلى تمهيد الطريق لعودة خان.

## ٥- إعطاء الأولوية لإعادة هيكلة الديون في سريلانكا:

بحسب التقرير، من المرجح أن تعطي سريلانكا الأولوية لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقيات مع الدائنين الرسميين وغير الرسميين، كما أكدت البلاد دعوة صندوق النقد الدولي لتنفيذ التزامات البرنامج في الوقت المناسب. وقد أشارت الحكومة إلى عزمها وضع إطار لإعادة هيكلة الديون بحلول الربيع وإبرام اتفاقيات مع جميع الدائنين الرئيسين، بما في ذلك حاملو السندات، بحلول شهر مايو. ومع ذلك، قد تجد سريلانكا صعوبة في تحقيق هدف إعادة هيكلة الديون بسبب الخلافات حول الشروط القانونية والحاجة إلى تأمين توافق في الآراء بين جميع الدائنين. ومن شأن الفشل في التوصل إلى اتفاق أن يزيد من خطر التخلف عن السداد، حيث أصبحت سريلانكا غير قادرة على سداد أقساط الفائدة المجدولة على ديونها.

### ٦- دعم العلاقات الأمريكية البنجلاديشية:

بعد أشهر من الاضطرابات السياسية في أواخر عام ٢٠٢٣ وأوائل عام ٢٠٢٤، تشهد بنجلاديش الآن هدوءاً نسبياً، مما قد يؤدي إلى انخفاض التدقيق والعقوبات الأمريكية ويسمح لبنجلاديش بالتركيز على جذب الاستثمار الأجنبي. وتشمل هذه الجهود تعزيز الشفافية في القطاع المصرفي لتتماشى مع اهتمامات المستثمرين الأمريكيين والأجانب، ومن المرجح أن تكون موضوعاً رئيساً للمناقشة خلال الزيارات الدبلوماسية.

وتظل العلاقات القوية مع بنجلاديش حاسمة بالنسبة للولايات المتحدة في ظل التنافس مع بكين وتصاعد الصراعات في ميانمار المجاورة. وعلى الرغم من هذه العلاقات المحسنة، فإن أي تصعيد في أعمال العنف أو حملة قمع حكومية ملحوظة يمكن أن يؤثر سلباً على الموقف الأمريكي، وربما يؤدي إلى فرض عقوبات مستهدفة في مجال حقوق الإنسان.

## قضايا الأمريكتين

أما فيما يتعلق بالأمريكتين، فيتوقع التقرير ما يلي:

### ١- الدفع نحو إصلاحات مثيرة للجدل قبل الانتخابات بالمكسيك:

يشير التقرير إلى أنه قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقررة في ٢ يونيو المقبل، ستعمل الحكومة المكسيكية على إقرار حزمة من ١٨ إصلاحاً دستورياً لزيادة معاشات التقاعد، ورفع الحد الأدنى للأجور بما يتجاوز معدل التضخم، وتقليص حجم مجلسي الكونجرس، من بين أمور أخرى. وبحسب التقرير، كان الرئيس أندريس مانويل لوبيز أوبرادور قد قدم الإصلاحات في أوائل فبراير الماضي لتوجيه الحوار الوطني قبل الانتخابات والفوز بالأصوات. وقد توافق المعارضة على بعض الإصلاحات، مثل زيادة الأجور ومعاشات التقاعد، خوفاً من رد الفعل الانتخابي العنيف إذا رفضتها. ولكنها ستعارض بشدة الإصلاحات المؤسسية، مثل إعادة هيكلة المحكمة العليا.

### ٢- احتمالية حدوث احتجاجات على نتيجة الانتخابات بالمكسيك:

بينما تشير استطلاعات الرأي إلى أن مرشح الحزب الحاكم اليساري سيفوز في الانتخابات بفارق مريح، لكن قد تحدث تحديات في الفرز النهائي للأصوات واحتجاجات من الجانب الخاسر. ومن الممكن أن يخلق مثل هذا السيناريو تحديات على مستوى الحكم بعد الانتخابات مباشرة.

### ٣- استمرار الحكومة الأرجنتينية في خطط التقشف:

يرجح التقرير أن تستمر حكومة الأرجنتين في خفض الإنفاق الحكومي من جانب واحد، ورغم أنه من المرجح أن ينخفض التضخم وأن ينمو فائض الميزانية الأولية، فإن ما يترتب على ذلك من انخفاض الاستهلاك المحلي من شأنه أن يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي بشدة ويُبقي على مخاطر الاضطرابات الاجتماعية مرتفعة.

## ٤- احتمالية التآلف بين حزب «ميلي» وحزب الاقتراح الجمهوري اليميني بالأرجنتين:

بعد أن قام الكونجرس بعرقلة حزمة الإصلاحات الرئيسة في فبراير، فمن المرجح أن يسعى حزب ميلي إلى دعم ائتلاف مع حزب «الاقتراح الجمهوري» اليميني. لكن يتوقع التقرير أن يكون هذا الائتلاف هشاً نظراً للمعارضة التي يواجهها ميلي بين بعض أعضاء قيادة «الاقتراح الجمهوري». علاوة على ذلك، حتى لو قرر الحزبان تشكيل تحالف، فإن تمثيلهما مجتمعين في الكونجرس سيظل أقل بكثير مما هو مطلوب للموافقة على القوانين.

## ٥- إعطاء الأولوية لتنظيم الإصلاح الضريبي في البرازيل:

يتوقع التقرير أن تكون الأولوية الرئيسة للكونجرس البرازيلي خلال هذا الربع هي إقرار القوانين التكميلية المحيطة بالإصلاح الضريبي الذي تم إقراره في نهاية عام ٢٠٢٣. وسيشمل ذلك اختيار سلة أساسية من السلع والخدمات التي ستكون معفاة من الضرائب وتلك التي ستواجه ضرائب أعلى، وتحقيق التوازن في تحصيل الضرائب الفيدرالية بين الولايات والبلديات. وفي حين من المرجح أن تقرر الحكومة هذه المعايير خلال هذا الربع، فإن النظام الضريبي الجديد لن يدخل حيز التنفيذ حتى عام ٢٠٢٦ على الأقل.

## ٦- احتمالية إعادة فرض العقوبات الأمريكية على فنزويلا:

مع اقتراب موعد الانتخابات المقررة في ٢٨ يوليو، ستواصل الحكومة الفنزويلية، بحسب التقرير، قمع المعارضة الداخلية. ومن المحتمل أن يدفع الحظر الانتخابي المفروض على المرشحة الرئيسة للمعارضة، ماريا كورينا ماتشادو، الولايات المتحدة إلى إعادة فرض عقوبات النفط والغاز على فنزويلا في منتصف إبريل.

## ٧- إمكانية تصاعد التوتر بين فنزويلا وغيانا:

إذا حدثت العقوبات الأمريكية، فمن المرجح أن يؤدي فقدان عائدات النفط إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في فنزويلا، مما يزيد من الهجرة. وقد يدفع هذا مادورو إلى حشد مؤيديه من خلال تصعيد الخطاب ضد غيانا بشأن النزاع الإقليمي المستمر على الأراضي في منطقة إيسيكويبو. وقد يتخذ ذلك شكل مضايقة سفن التنقيب الدولية عن النفط قبالة سواحل غيانا، أو حشد الأصول العسكرية مباشرة على الحدود، أو حتى التوغل في الأراضي المتنازع عليها. وفي حين أن الغزو البري غير مرجح، فإن الترهيب الفنزويلي من شأنه أن يثير إدانة دولية. وفي الوقت نفسه، ستحاول غيانا وقف التصعيد من خلال مواصلة المحادثات بوساطة شركاء أمريكا اللاتينية.

# تطورات أفريقية

تسود التوقعات القاتمة لأفريقيا جنوب الصحراء خلال الربع الثاني من العام الجاري، وذلك على النحو التالي:

## ١- احتمالية خسارة حزب المؤتمر الوطني بجنوب أفريقيا أغلبيته الانتخابية المطلقة:

بحسب التقرير، ستكون انتخابات مايو في جنوب أفريقيا هي الأكثر تنافسية في البلاد منذ ٣٠ عاماً، مما يشكل اختباراً لهيمنة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن الحزب سيفوز بما يتراوح بين ٣٩٪ و٤٨٪ من الأصوات، بانخفاض عن ٥٧٫٥٪ التي فاز بها في الانتخابات السابقة.

وفي السيناريو المحتمل، حيث يحصل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي على أقل من ٥٠٪ من الأصوات، فسوف يضطر إما إلى البقاء في السلطة كجزء من ائتلاف أو كحكومة أقلية. وفي حين لا يزال بإمكان الحزب إعادة انتخاب الرئيس سيريل رامافوزا بدعم من عدد صغير من السياسيين المعارضين، إلا أنه لا يوجد حزب معارض يمثل خياراً واضحاً للتحالف مع حزب المؤتمر الوطني الأفريقي.

وهذا يعني أن رامافوزا من المرجح أن يشكل تحالفات لكل حالة على حدة لتمرير التشريعات، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من عدم اليقين السياسي وسط الأغلبية المتقلبة. وفي سيناريو أقل احتمالاً، يمكن لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي أن يبني ائتلافاً رسمياً مع حزب معارضة رئيسي، الأمر الذي من شأنه أن يجبر الأول على تقديم تنازلات سياسية تتراوح بين الإصلاح الزراعي الأكثر عدوانية إلى تخفيض الخدمات الاجتماعية.

## ٢- تراجع سلطة مجموعة إيكواس:

يتوقع التقرير أن تستمر سلطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «إيكواس» في التراجع وسط انسحاب مالي والنيجر وبوركينافاسو من الكتلة. وفي ضوء ذلك، يتوقع التقرير أن تتخذ إيكواس نهجاً أكثر تساهلاً فيما يتعلق باحترام المعايير الديمقراطية بين الدول الأعضاء على أمل تأمين عودة مالي والنيجر وبوركينافاسو، ولكن هذا سيجعل من الصعب على إيكواس تشجيع الامتثال للمعايير الديمقراطية.

## ٣- تسبب حركات التمرد في تقويض التعافي الاقتصادي في إثيوبيا:

من المرجح أن تشهد إثيوبيا تمردات عرقية مستمرة في كل من أمهرة وأوروميا على الرغم من الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء آبي أحمد لتهدئة المنطقتين. ففي حين أن تمديد نادي باريس لاتفاق تجميد الديون الإثيوبية إلى ما بعد ٣١ مارس يُظهر مرونة الدائنين، إلا أن تصاعد التوترات في أمهرة وأوروميا يمكن أن يدفع الدائنين الثنائيين إلى التراجع عن المزيد من هذه التمديدات، خاصة إذا لم يتم الاتفاق على حزمة دعم مع صندوق النقد الدولي خلال الربع الثاني من العام. ويرى التقرير أن فشل إثيوبيا المتكرر في تأمين صفقة مع صندوق النقد الدولي من شأنه أن يمهد الطريق لأزمة ديون على المدى المتوسط، مما يزيد من زعزعة استقرار البلاد.

## ٤- إمكانية تصاعد التوترات الحدودية بين أديس أبابا ومقديشو:

في غياب التراجع من جانب رئيس وزراء إثيوبيا فيما يتعلق باتفاق أرض الصومال، فإن التوترات بين إثيوبيا والصومال سوف تستمر. ومن شأن التعاون الثنائي الأضعف في مكافحة الإرهاب أن يزيد من احتمال وقوع اشتباكات عسكرية عرضية على طول الحدود بين البلدين، مما قد يؤدي إلى مناوشات متفرقة، ويزيد من احتمال تصعيد التوترات على نطاق أوسع في المنطقة.

## ٥- استمرار القتال في شرق الكونغو بين القوات الحكومية والمتمردين:

من المرجح أن يستمر القتال العنيف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيتركز القتال بين القوات الكونغولية الموالية للحكومة ومتمردي حركة ٢٣ مارس على العاصمة الإقليمية جوما، والتي من المرجح أن يتطلع المتمردون إلى تشديد حصارهم عليها بهدف إجبار حكومة الرئيس الكونغولي فيليكس تشيسيكيدي على المشاركة في محادثات السلام.

## ٦- تفاقم التوترات بين الكونغو ورواندا:

سيؤدي استمرار القتال في الكونغو إلى تفاقم التوترات بين الكونغو ورواندا، التي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها تدعم حركة ٢٣ مارس، مما قد يؤدي إلى مناوشات محتملة على الحدود التي تفصل بين البلدين. وإذا اعتبر الشعب الكونغولي أن رد حكومة تشيسيكيدي على حادثة بارزة في رواندا غير كافٍ، فقد تندلع احتجاجات مناهضة للحكومة في كينشاسا، مما يدفع بعض حلفاء تشيسيكيدي إلى الخروج من الحكومة الائتلافية. وتثير مخاوف تشيسيكيدي بشأن قبضته على السلطة احتمال قيام حكومته بالانتقام بقوة من رواندا، مما يزيد من خطر حدوث تصعيد عسكري كبير بين الجانبين.

## الخلاصة

ستظل التفاعلات العالمية خلال الربع الثاني من العام الجاري محكومة بالنمط الصراعي، سواء على مستوى العلاقات الدولية، أو على مستوى التفاعلات داخل الدول، وذلك في ظل استمرار الحروب والمواجهات العسكرية في مناطق مختلفة، وعدم تسوية العديد من الصراعات التاريخية، ناهيك عن استمرار موجة الاضطرابات الاقتصادية والسياسية في عدد من الدول.

*العرض:MIR

www.marsaddaily.com

marsaddaily.com
marsaddaily